



التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الحالة النقدية الدولية الراهنة

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣ - ١ مقمعة
		أولا -
٣	١٧ - ٤ النظام النقدي الدولي في النصف الأخير من الثمانينات
		ثانيا -
	 التكيف في البلدان ذات الاقتصاد الهوائي المتقدمة
		ثالثا -
	 النمو : تدفقات رأس المال ، وأسعار الصرف العائمة
٦	٤٣ - ١٨ وتنسيق السياسة العامة
		ألف -
٧	٣١ - ٢٠ دور تعويم أسعار الصرف
		باء -
	 النطاقات المستهدفة والتنسيق والإشراف :
١٠	٤٣ - ٢٢ عناصر نظام مُجد لاسعار الصرف
		رابعاً -
	 النظام النقدي الدولي والتكيف مع النمو في البلدان
١٥	٧٧ - ٤٤ النامية
		ألف -
١٥	٥٢ - ٤٤ التكيف مع النمو
		باء -
١٧	٦٥ - ٥٢ التطورات الجارية في الأسواق المالية
		جيم -
٢٣	٧٧ - ٦٦ المصادر الرسمية للسيولة
		خامساً -
٢٧	٩٦ - ٧٨ الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات
		مرفق -
٢٧ مقترحات لعقد مؤتمر دولي معني بالقضايا النقدية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لمقرر الجمعية العامة (٤٤٢/٤) المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والذي بموجبه رجت الجمعية من الأمين العام " أن يعد تقريرا عن الحالة النقدية الدولية الراهنة يأخذ في الاعتبار المناقشات والتطورات الأخيرة المتعلقة بالمسألة ... وان يزودها في هذا الصدد بمعلومات عن المقترحات التي تقدمت بها الحكومات والشخصيات البارزة والمنظمات في السنوات الأخيرة بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالقضايا النقدية" .

٢ - ويبدأ التقرير بتحديد بعض وظائف النظام النقدي الدولي وخصائصه المستحسنة ويوصف موجز لبعض مجالات المشاكل الرئيسية في الاقتصاد الدولي الحالي . ففي النصف الأخير من الثمانينات ، يبرز التكيف الاقتصادي بوصفه الأولوية المهيمنة على السياسة العامة : الحاجة الى التكيف من أجل إزالة الاختلالات بين القوى الاقتصادية الرئيسية ومن أجل استعادة النمو الاقتصادي في البلدان النامية . ويتضمن الفرعان الرئيسيان من التقرير دراسة لدور النظام النقدي الدولي في تيسير عمليات التكيف هذه ويرد في مرفق التقرير ملخص للمقترحات الخاصة بعقد مؤتمر دولي معني بالقضايا النقدية .

٣ - ويكمل هذا التقرير تقريران آخران للأمين العام معروضان على الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة - ويتناولان حالة الديون الدولية في منتصف ١٩٨٧ (A/42/523) والتحويل الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو (A/42/272-B/1987/72) . ويتوفر المزيد من المعلومات الأساسية في الفصل الرابع من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٧^(١) والفصل الخامس من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦^(٢) وفي تقريرين سابقين آخرين بعنوان "الإصلاح النقدي الدولي والبلدان الاشتراكية" و "الطابع المؤسسي المتغير للأسواق المالية الدولية في الثمانينات"^(٣) . علاوة على ذلك ، تدرس تقارير مختلفة أعدتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بإسهاب أكبر ، القضايا التي يعالجها هذا التقرير^(٤) . ولا يرمي هذا التقرير الى أن يوسع التحليل الوارد في هذه الوثائق السابقة ، بل إن احد أهدافه يتمثل في التشديد على الأهمية المستمرة لمسا تومت اليه تلك الوثائق من نتائج في إطار عملية التكيف الدولي الراهنة .

ثانيا - النظام النقدي الدولي في النصف الاخير من الثمانينات

٤ - إن هدف التشاور والتعاون في مجال النقد الدولي هو تهيئة الظروف المواتية للتجارة والاستثمار الدوليين . ولقد تعرضت الترتيبات الحالية لقدر كبير من النقد خلال السنوات الاخيرة . فقد احتجت البلدان النامية ، عن طريق فريق الاربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية (فريق ال ٢٤) وقنوات أخرى ، بأن النظام الحالي يعمل بطريقة لا تأخذ مشاكل هذه البلدان في الاعتبار بما فيه الكفاية . وفي الاونة الاخيرة ، أدت التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية استمرار اختلال الموازين التجارية فيما بين البلدان التجارية الرئيسية في العالم ، الى توجيه الكثير من التناؤل والنقد للنظام الحالي في البلدان المتقدمة النمو كذلك . ووجهت نداءات لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي ، من جوانب عديدة ولو كان بناء على اسس مختلفة واسباب مختلفة . ويرد في المرفق تحديد لبعض الاقتراحات لعقد مؤتمر نقدي دولي جديد .

٥ - وتشمل الحالة النقدية الدولية مجموعة واسعة من الظروف والقضايا . إلا أن هذا التقرير لن يتناول بعضا منها مثل العلاقات النقدية بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي وباقي العالم . وسينصب الاهتمام على أداء النظام النقدي كما تحدده الترتيبات النقدية الدولية الموضوعة فيما بين اعضاء صندوق النقد الدولي .

٦ - وتهدف الترتيبات النقدية الدولية الى التوفيق بين سياسات حكومات ذات سيادة في مجالات قد تتضارب فيها مصالحها الاقتصادية تضاربا كبيرا جدا . وتمثل أسعار الصرف القضية الاولى والاكثر وضوحا : فإن تحديدها هو بطبيعته مسألة مصلحة متبادلة طويلة الاجل ولكنه ليس واضحا ما إذا كانت مصلحة كل بلد بعينه تكمن في تخفيض قيمة سعر الصرف مع ما يلزمه من مشاكل في زيادة الطلب على الواردات أو في زيادة قيمة سعر الصرف مع ما يلزمها من آثار سلبية على الناتج المحلي والعمالة . وتتصل القضية الثانية بعملية التكيف لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات الدولي ولا محالة من أن يكون للجهود التي يبذلها أي بلد ، بغية تصحيح الاختلال الخارجي ، مضاعفات على البلدان الشريكة معه . وفي ظل النظام الحالي فإن البلدان ذات العجز هي المطلوب منها عادة الشروع بالتكيف ، وتنحو الاثار الخارجية لذلك الإجراء الى أن تكون تخفيضا في مستوى الطلب والناتج في البلدان الشريكة في التبادل التجاري .

٧ - ويتوقع ان يوفق النظام النقدي الدولي بين أهداف الحكومات الوطنية هذه التي من المحتمل ان تتضارب . وجاء في مواد اتفاق صندوق النقد الدولي ، ان النظام ينبغي "ان يقصر مدة اختلال الميزان الدولي للمدفوعات ويقلل من حدته" وان يوفر للبلدان "فرصة تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء الى تدابير مقوضة للازدهار الوطني أو الدولي^(٥) " .

٨ - وإن ما يشوب النظام من أوجه قصور ظاهرة في امتيغاء هذه المقترضات وكذلك المقترحات الخاصة بمعالجتها تتغير بتغير الظروف الاقتصادية إلا انها تتمثل عادة بثلاث مواضيع رئيسية : أداء نظام اسعار الصرف ، وتوافر السيولة الدولية ، ولاسيما الاحتياطي الدولي ، ودور المؤسسات المالية الدولية ، وأبرزها صندوق النقد الدولي . وحدثت على مرّ السنين تغيرات في جميع جوانب النظام هذه ، الا انها لم تجار التغيرات الهيكلية المتزامنة والسريعة في العلاقات الاقتصادية والاسواق المالية الدولية . وبغية تقييم كفاية الترتيبات الراهنة ، من الضروري النظر في الاحتياجات العريضة للنظام النقدي الدولي في إطار البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وعلى ضوء التطورات في الاسواق المالية العالمية .

٩ - ويتمثل أحد أهداف النظام النقدي الدولي الذي يعمل بصورة جيدة في انه ينبغي ان ييسر التكيف الدولي بغية إزالة اختلالات التوازن الاساسية بين البلدان وداخلها بأسرع وقت ممكن وبأقل ما يمكن من الاضطراب في مستوى النشاط الاقتصادي . وتحتاج البلدان ، خلال عملية التكيف ، الى الاحتياطات والسيولة الدولية لكسب الوقت ومن ثمّ لتجنب حدوث آثار معاكسة قصيرة الاجل وواسعة اكثر من اللزوم على مستويات نشاطها المحلي . واحد الاهداف الاساسية للنظام النقدي الدولي هو توفير هذه الاحتياطات والسيولة التكميلية اللازمة . وينبغي ان يسمح النظام بتمو الاحتياطات الدولية بما يتناسب مع حجم التدفقات التجارية الاخذ في الاتساع ، وإن كان عدم استقراره في ازدياد بالنسبة الى بلدان عديدة ، ونمط المعاملات المالية الدولية الذي لا يمكن التنبؤ به . كما ينبغي ان يكفل حصول جميع البلدان على السيولة الدولية لتزويدها بالمرونة المالية الضرورية للقيام بتكييف اقتصاداتها واستيعاب الصدمات القصيرة الاجل على حد سواء . والنظام بحاجة ايضا الى ان يتضمن نظاما لاسعار صرف العملات يساهم مساهمة ايجابية في اي عملية تكيف ضرورية ولا يكون له تأثير مغل إما بالنشاط الاقتصادي المحلي أو بالعلاقات الاقتصادية الدولية . واخيرا وليس آخرا ، يحتاج النظام الى ان يكون مبعث ثقة لدى المشاركين فيه من حيث القدر على أداء هذه المهام على نحو مرضٍ .

١٠ - ويمكن تعزيز أداء النظام النقدي الدولي والثقة فيه اذا توفرت بعض "قواعد اللعبة" الواضحة والمقبولة عالميا فيما يتعلق بكيفية انجاز المهام . اذ انه لا تتوفر في النظام الحالي مجموعة شاملة من هذه القواعد ، فالنظام بحد ذاته لا يكفل بالضرورة زوال الاختلالات الكامنة في موازين المدفوعات الدولية ولا يزود المشتركين بالقواعد او الجزاءات او الحوافز التي من شأنها ان تيسر العودة السريعة الى وضع يمكن المحافظة عليه على المدى الطويل . ونتيجة لذلك ، فإن عملية التكيف لا تجري بالضرورة بشكل يؤدي الى نمو عالمي للناتج والعمالة العالمي لصالح جميع الاطراف . وبصورة خاصة ، فإن النظام ليس متماثلا في معاملته للبلدان التي تكس فوائض كبيرة في حسابها الجاري وتلك التي لديها حالات عجز كبيرة .

١١ - وتبرز أوجه قصور النظام هذه في فئله في معالجة الاختلالات القائمة بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو واختلالات موازين البلدان التي تواجه صعوبات تتمثل بالديون . وقد بدأت هذه المشاكل تظهر على السطح في أواخر الستينات ولكنها برزت بشكل متميز في أوائل الثمانينات ، وبدلا من ان تتمحج اخذت بعد مرور خمس سنوات تزداد سوءا ويبدو محتملا ان تخيم على التسعينات ، وتتمثل النتيجة الأكثر وضوحا في الأداء الضعيف للاقتصاد العالمي في هذه المرحلة .

١٢ - وتستمر ، في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، اختلالات تاخذ شكل مستوى بطالة مرتفع يأبى الهبوط في بلدان عديدة واختلالات في الموازين التجارية لم يسبق لها مثيل فيما بين أكبر ثلاثة بلدان في المجموعة ، وكانت هناك أيضا حالات طال فيها أمد عدم الموازنة بين أسعار صرف العملات الرئيسية كما أن أسعار الفائدة الحقيقية ظلت مرتفعة بعد ان كانت قد ارتفعت لوقت قصير الى مستويات لم يسبق لها مثيل من قبل وعملت كرادع لتعجيل النمو .

١٣ - ولا يمكن لهذه الاختلالات ان تستمر الى ما لا نهاية دون حدوث مزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي . وما يدعو الى القلق هو انه إذا تجاوزت الفوارق في الحساب الخارجي الامتداد لتمويلها ، فستسفر عن تغييرات مفاجئة ومثيرة للاضطراب في المتغيرات المالية الدولية . وتعتبر أسعار الفائدة المرتفعة والظغوط الحمائية من بوادر هذا الخطر .

١٤ - وفي البلدان النامية أصبحت المصوبات المتعلقة بموازين المدفوعات وغيرها من المصوبات الناجمة عن المديونية الدولية أكثر انتشارا . وعلى النحو المبين في

وشيقة أخرى (A/42/272-X/1987/72) ، يوجد حاليا تحويل صاف للموارد من هذه البلدان كمجموعة ، يبلغ نحو ٢٤ بليون دولار سنويا^(٦) ، مما يؤثر تأثيرا معاكسا على نموها الاقتصادي .

١٥ - وفي العديد من البلدان النامية ، تم كبح اختلال التوازن الخارجي الامامي واستعادة ما يشبه التوازن عن طريق التمديل القسري للمتغيرات الحقيقية أو المالية . واعيدت جدولة الديون (أو تقرر في بعض الحالات من جانب واحد وقف الدفع) ؛ وجرى الحد من الواردات ، وتقليل النفقات المحلية ولا سيما الاستثمار ؛ وتمديد أسعار الصرف .

١٦ - وواجه عدد من البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا مشاكل مدفوعات خارجية أيضا . وتم التطلب على هذه المشاكل في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ باستخدام طرق تشابهه ، من حيث تأثيرها ، جهود التكيف المبذولة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي . وفي الاونة الاخيرة ، تجلت الاختلالات الامامية من خلال عودة ظهور حالات العجز في الحسابات الجارية في عدد من البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا^(٧) . وقد تكون القيود المفروضة على الامتيراد في كل من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، قد اسفرت عما يقرب من التوازن الخارجي في المدى القصير إلا انها اخفت الابعاد البعيدة المدى للمشكلة .

١٧ - أما البيئة الخارجية ، التي تعمل البلدان المقيمة على التكيف معها ، فستظل بعد ذاتها مختلفة ما دامت الاختلالات القائمة بين البلدان الصناعية الرئيسية لم تصحح . وإحدى النتائج هي أن العديد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، التي مرت بالفعل بسنوات عديدة من التكيف ، لم تستعد زخمها الاقتصادي أو جدارتها الإثمانية في الأسواق المالية الدولية .

ثالثا - التكيف في البلدان ذات الاقتصاد السوقي

المتقدمة النمو : تدفقات رأسي المال ،

وأسعار الصرف المائتة وتحسين السياسة العامة

١٨ - يتمثل احد التحديات الرئيسية التي تواجه النظام النقدي الدولي حاليا في تصحيح حالة العجز المستمر في الحساب الجاري للولايات المتحدة الامريكية ، والفوائض في جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان . وقد ظلت هذه الاختلالات بلا ضابط بدرجة كبيرة

لأن الولايات المتحدة تمكنت من أن تجذب إليها من بقية العالم تدفقات رأس مالية كبيرة بما يكفي لتمويل كل من عجزها المالي والعجز في المدخرات المحلية . وقد ازداد بصورة مطردة صافي تدفقات رأس المال من اليابان إلى الولايات المتحدة من ٨,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٥٢,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ، كما أن صافي التدفقات من الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي إلى الولايات المتحدة ، الذي تقدم جمهورية ألمانيا الاتحادية جزءا كبيرا منه ، تحول من ناقص ٨,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦ بليون دولار في عام ١٩٨٦^(٨) .

١٩ - وفي السنوات الاولى من الثمانينات ، كان حجم هذا الطلب على الاصول المحسوبة بالدولار كبيرا بحيث أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار وبذلك زاد من حدة العجز التجاري للولايات المتحدة . إلا أن قوى السوق أفصحت في أوائل عام ١٩٨٥ عن الاعتراف بأن العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة ليس من المرجح أن يستمر على المدى البعيد حيث أن قيمة الدولار بدأت تنخفض . وحرك اتفاق بلازا المعقود في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، عددا من الإجراءات المنسقة على صعيد السياسة العامة في البلدان الرئيسية ذات الاقتصادي السوقي ترمي إلى العمل على أن يحدث هذا الانخفاض في القيمة بطريقة منظمة . وبعد ذلك بسنتين ، وفي أعقاب عملية مواءمة رئيسية لقيم العملات وبعض التدابير الأجنبية والمحلية الداعمة ، بدأت الأوجه الرئيسية لاختلال التوازن الخارجي تظهر بوادر تحسن .

ألف - دور تعويم أسعار الصرف

٢٠ - عندما ترك نظام تثبيت أسعار الصرف في بداية السبعينات ، كانت الحجة في ذلك أن تعويم أسعار الصرف سيسهل عملية التكيف الدولي لأن أسعار الصرف ستتحرر باتجاه التوازن في القيم في المدى البعيد مما يحقق توازنا طويلا في مدفوعات البلدان الخارجية وإيراداتها . وعلى المدى القصير ، كان من المتوقع أن تمتد تحركات أسعار الصرف الصدمات الخارجية وأن تعطي البلدان قدرا أكبر من الاستقلال في سياستها الاقتصادية .

٢١ - وقد مر تعويم أسعار الصرف بفترة من الصدمات الكبيرة والتغيرات المؤسسية في الاقتصاد العالمي . وتم الحفاظ على قابلية تحويل العملات ولم تفرض تقييدات معيضة على التجارة أو على تدفقات رأس المال . فكان من الممكن بفضل تعويم الأسعار إلغاء الانظمة وإطلاق الحرية المالية والاتجاه إلى قدر أكبر من الحركة بالنسبة لرأس

المال ، كما كان في إمكان البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أن تتبع بشدة سياسات للحد من التضخم بيسر نسبي .

٢٢ - ورغم نقاط القوة هذه ، فقد بينت خبرة ١٥ سنة تقريبا من تعويم أسعار الصرف أن لهذا النظام نقائصه الخطيرة أيضا . فبعكس ما كان متوقعا ، لم تتجه أسعار الصرف بشكل متسق نحو قيم مستقرة طويلة الأجل ، أي نحو قيم تنسجم مع الاتجاهات المستمرة الطويلة الأجل في كل من الحسابات الجارية والحسابات الرأسمالية . وهناك اتفاق عكسي نطاق واسع أن هناك فترات مطولة في الثمانينات أصيبت فيها أسعار الصرف بين بعض العملات الرئيسية بعدم الموازنة أي أن هذه الأسعار لم تبين بشكل دقيق العلاقة بين الخصائص الاقتصادية الأساسية وظروف البلدان المعنية . وكما ذكر فريق الـ ١٠ ، حملت "تحركات كبيرة متوسطة الأجل في أسعار الصرف الفعلية"^(٩) . وهناك من احتج بأن مدى تقلبات أسعار الصرف كان أكبر مما كان متوقعا فيما لو كان السوق بصدد التحرك باتجاه استقرار طويل الأجل فقط لا غير .

٢٣ - وهناك خاصة أخرى من خصائص نظام تعويم أسعار الصرف تتمثل في سرعة التقلب القصير الأجل في الأسعار . وبغض النظر عن التدبير المستعمل ، فقد كانت سرعة التقلب القصير الأجل أكبر بكثير مما هي عليه في ظل نظام بريتون وودز . وتشير إحدى الدراسات إلى أن سرعة التقلب في أسعار الصرف الإسمية كانت أكبر منها في ظل أسعار الصرف الثابتة بست مرات وأن سرعة التقلب في أسعار الصرف الفعلية كانت أكبر منها في ظل أسعار الصرف الثابتة بثلاث مرات^(١٠) .

٢٤ - ولا يمكن توضيح سرعة التقلب في أسعار الصرف على المدى القصير بواسطة المتغيرات الاقتصادية الأساسية . ففي بعض المناسبات ، حتى اتجاه التغير لم تكن تؤيده الظروف الاقتصادية الأساسية في البلدان المعنية . ونتيجة لذلك ، كانت هناك درجة عالية من عدم اليقين بشأن أسعار الصرف في المستقبل .

٢٥ - واستنادا إلى فريق الـ ١٠ "فإنه مما زاد في حدة عدم استقرار أسعار الصرف السياسات غير المناسبة وغير المتناسقة التي أدت إلى انحراف الأداء الاقتصادي"^(١١) . إذ لا يكمن في نظام تعويم أسعار الصرف أية آلية من شأنها تدارك حالات اللاتناسق بسرعة ، مثل السياسة النقدية الشديدة التي تصاحبها سياسة مالية توسعية ؛ ومن الأرجح أن تتكيف أسعار الصرف مع السياسات الاقتصادية للبلدان وأن تبين العلاقة بين هذه السياسات . وعلى سبيل المثال ، في حال عدم وجود أية تعديلات معوضة في البلدان

الأخرى ، فإنه من المرجح أن يؤدي التشدد في السياسة النقدية عن طريق زيادة أسعار الفائدة إلى ازدياد قيمة العملة المحلية . وكان عدم تعاوق السياسات داخل البلدان الصناعية الكبرى وعدم توفر التنسيق فيما بينها ، ولا سيما في السياسة المالية ، من المصادر الكبيرة لسرعة التقلب القصير الأجل وحالات سوء المواءمة الطويل الأجل في أسعار الصرف منذ أوائل الثمانينات (١٣) .

٢٦ - وقد ارتفع سوء المواءمة وسرعة التقلب المتزايدة بسبب المضاربات في العملات ، الأمر الذي سهّل نمو أسواق رؤوس الأموال الدولية . إذ أنه من المحتمل أن تشد المضاربات عندما يتوقع السوق ازدياد قيمة إحدى العملات (أو انخفاضها) . ويمكن تحقيق الربح بشراء العملة التي ازدادت قيمتها وبيعها فيما بعد قبل أن تتاح الفرصة لازدياد القيمة هذا بأن يقوم نفسه . وهذا ينجح إلى زيادة مقدار عدم المواءمة حتى تهوي العملة أخيرا وبشكل غير متوقع باتجاه قيمتها الصحيحة . كما أن المضاربات ، وبالتالي عدم المواءمة هما أمران محتملان إن كانت سياسة الحكومة لا توحى بالثقة : إذ تغدو المضاربات ضد سياسة الحكومة غاية في حد ذاتها إذا ما توفر لها الزخم الكافي .

٢٧ - وقد أصبحت تدفقات رؤوس الأموال في المضاربات وغيرها من تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل عاملا أكثر أهمية في تقرير أسعار الصرف من القوة الشرائية النسبية والأحوال التجارية ، كما تجاوزت هذه التدفقات أية مستويات كان يمكن تصورها عند ظهور نظام تعويم أسعار الصرف إلى حيّز الوجود . وكان حجم هذه التدفقات عاملا آخر ينتقص من قدرة الحكومات على التأثير في أسعار الصرف وأسهم ، لذلك ، في سرعة التقلب القصير الأجل في أسعار الصرف .

٢٨ - وإذا أريد لاسعار الصرف أن تؤدي دورا رئيسيا في التكيف الدولي ، يتعيّن أن تكون بمثابة أدلة أساسية لتوزيع الموارد ضمن نظام اقتصادي ما وفيما بين أحد البلدان وبقية العالم . كما أن من شأن حالات عدم المواءمة المستمرة فيما بين العملات الرئيسية ، منع أسعار الصرف من القيام بهذه المهمة ، ويمكن أيضا أن يترتب على ذلك آثار ضارة واسعة النطاق لخصها أحد المؤلفين بقوله "اختلال هائل في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من تدفقات استثمارية دولية لا تمت بطلا بندرة رأس المال الفعلية ، وتشوهات في النمط الزمني الأمثل للاستهلاك ، وتكاليف تكيف غير ضرورية ناجمة عن تآرجح الموارد بين القطاع القابل للتجارة والقطاع غير القابل للتجارة ، وتقويض القدرة الإنتاجية ، وأثار محتملة للتحرك المتقطع باتجاه واحد على التضخم ، وضغوط ناجمة عن النزعة الحمائية" (١٣) .

٢٩ - ولاثار عدم المواءمة الطلبيية على الاستثمارات أهمية خاصة بسبب عواقبها بالنسبة للنمو الطويل الأجل . فقد يؤدي عدم المواءمة في أسعار الصرف إلى أن تصبح بعض الاستثمارات غير مربحة في السوق العالمية ، مما يؤدي إلى التخلي عنها وإثارة شبح المخاطر المتوقعة بالنسبة للإستثمارات في المستقبل . ومما قد يزيد في حدة أثر عدم المواءمة هذا ومول التكاليف الإجمالية لاثبات الوجود من جديد في تلك السوق إلى حد يكفي لتشبيط الهمة إزاء دخول السوق من جديد ، حتى في حال عودة أسعار الصرف الفعلية إلى مستواها الأولي . وعندئذ قد يحتاج الأمر إلى تخفيض فعلي إضافي في القيمة لحمل الشركات على العودة وإلرجاع التدفقات التجارية إلى نمطها السابق (١٤) .

٣٠ - ويبدل هذا على أن ازدياد عدم اليقين الناجم عن نظام تعويم أسعار الصرف له أثر سلبي على مستوى التجارة العالمية . ومن ناحية أخرى ، من الممكن ، عن طريق استخدام وسائل مالية مثل التأمين الأجل والمبيعات أو المشتريات الآجلة التعليم بسعر محدد سلفا تخفيض المخاطر في صفقات العملات الأجنبية (ولو أن كلا منها ينطوي على تكاليف تتمثل مباشرة بتغيير أسعار الصرف) . بيد أن الدليل العملي لأثر سرعة تقلب أسعار الصرف على حجم التجارة ليس واضح المعالم (١٥) . وتبين إحدى أحدث الدراسات العديدة التي أجريت مؤخرا بشأن هذا الموضوع أن زيادة التغير في أسعار الصرف الحقيقية كان عاملا هاما في تفسير التباطؤ في حركة التجارة الدولية منذ ١٩٧٣ ، ولكن الانخفاض في معدل نمو الناتج وبطء التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الصناعية كان أكثر أهمية (١٦) .

٣١ - واستنادا إلى فريق ال ١٠ ، فإن "اتباع سياسات سليمة مستقرة توحى بالثقة في جميع البلدان ، وخاصة في البلدان الرئيسية ، يمكن أن يسهم بشكل أساسي في استقرار أسعار الصرف" (١٧) . ففي عالم يزداد فيه الترابط المتبادل يحتاج هذا إلى تنسيق في السياسات الاقتصادية . إذ أن تعويم أسعار الصرف لم ترافقه تلك الدرجة من تنسيق السياسات ، اللازمة لنظام النقد الدولي كي يعمل بشكل حسن .

باء - النطاقات المستهدفة والتنسيق والإشراف :
عناصر نظام مُجدد لأسعار الصرف

٣٢ - هناك اتفاق عام على أن النظام السابق لأسعار الصرف الثابتة كان صارما أكثر مما ينبغي ، في حين أن النظام الحالي لأسعار الصرف المعمومة متقلب بقدر يزيد عن الحد . ويعد نظام أسعار الصرف القائم على "النطاقات المستهدفة" (١٨) أحد الترتيبات

البديلة الممكنة . ويُعرّف فريق الـ ١٠ النطاقات المستهدفة فيما يتعلق بأسعار صرف العملات الرئيسية بأنها "هوامش واسعة تحيط بمجموعة أسعار صرف قابلة للتعديل تم استنباطها لغرض الانسجام مع النمط المستمر لموازين المدفوعات"^(١٩) فالنطاقات المستهدفة تتطلب تقديرات لأسعار صرف توازنية حقيقية ويمكن حسابها في أشكال مختلفة اعتمادا على عرض الهوامش ، وتواتر عمليات إعادة موازنة أسعار الصرف ، والمدى الإعلامي الذي أُعطي للنطاقات (النطاقات "الصارخة" مقابل النطاقات "الهادئة") . ومدى الالتزام بالبقاء داخل الهوامش (النطاقات "الصلبة" مقابل النطاقات "المرنة") .

٣٣ - ويعد نظام النقد الاوروبي نظام نطاقات مستهدفة يستخدم أسعار صرف إسمية يتم تنظيمها حول عملة مركبة ، وهي الوحدة النقدية الاوروبية . والنظام النقدي الاوروبي هو نظام نطاقات مستهدفة "صارخة" و "صلبة" يفرض على اعضائه الالتزام الصارم بالتدخل لإبقاء أسعار الصرف الشنائية ضمن النطاقات المقررة . ويسمى الى المحافظة على الاستقرار في أسعار الصرف الإسمية ، لا أسعار الصرف الحقيقية ، بحيث ينتج عن ذلك ان الاطراف فيه قد يواجهون تحركا نسبيا في الاسعار دون القيام بإعادة الموازنة بين أسعار الصرف . علاوة على ذلك ، فان النظام يسمح بإعادة الموازنة بين أسعار الصرف الشنائية الاسمية في حالة حدوث "اختلال اساسي" . ولم يحدث سوى ١٢ عملية إعادة موازنة لأسعار الصرف من هذا النوع منذ أن أخذ بهذا النظام في عام ١٩٧٩ وحتى أواسط عام ١٩٨٧ ، على الرغم من تعرض الاقتصاد العالمي لعدد من حالات الاضطراب الشديد خلال هذه الفترة .

٣٤ - ويشير عدد من الدراسات التي تستخدم مقاييس مختلفة لأسعار الصرف وتواترات مختلفة للبيانات الى ان هناك انخفاضا ملحوظا في التقلبات القصيرة الاجل لأسعار الصرف داخل النظام في كل من القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية^(٢٠) . وقد تعزز هذا التوجه صوب تحقيق قدر أكبر من الاستقرار بعد عام ١٩٨٢ ، كما انه يتناقض مع ما يحدث لأسعار الصرف خارج النظام .

٣٥ - ويدعي مؤيدو الاقتراح المتعلق بالنطاقات المستهدفة انه سيحسن من التعاون في مجال الاعتماد الكلي اذ سيتعين أن تكون أسعار الصرف متساوقة فيما بينها حتى تستمر . وان من شأن هذه الخطة ان تزيد من الانضباط في النظام النقدي عن طريق تعزيز الضغط من الجانب المقابل حينما يتم التفاوض بشأن أسعار الصرف الشاملة الاسمية . كما أن من شأنها ان تنقص من التباين في التكيف الدولي نظرا لان الاقتصادات الكبرى ستعترض لنفس القيود الخارجية التي تتعرض لها الاقتصادات الصغرى^(٢١) .

٣٦ - وتشتمل إحدى الصعوبات الأساسية في النطاقات المستهدفة في تحديد أسعار صرف متوازنة على مدى طويل والوصول الى اتفاق بشأنها . ومن شأن هذه الصعوبة ان تبرز في وقت ، كالوقت الحاضر ، يكون فيه النظام النقدي ، ولاسيما أسعار الصرف ، في حالة من الغوضى . ان النظام ، إذ يؤسس أسعار صرف مستهدفة ، يصبح غير قادر على البقاء من دون إجراء قدر كبير من التحسين في تنسيق الاقتصاد الكلي . فالتفاوت الخطير في السياسات المالية لا يتماشى مع النطاقات المستهدفة على المدى المتوسط ، في حين ان الالتزام الصارم بهذه النطاقات قد يزعزع استقرار مستويات الاسعار . ويتبع ذلك ان نظام النطاقات المستهدفة لن يكون كافيا في ذاته وبذاته لكفالة تحسين عمل نظام أسعار الصرف ولا غنى عن اتخاذ ترتيبات داعمة .

٣٧ - وقد اقترح فريق ال ٢٤ في عام ١٩٨٥ آلية يمكن ان تفضي الى تعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية المحلية فيما بين الدول الصناعية الرئيسية . وتنطوي هذه الآلية على "مناقشات ومفاوضات متعددة الاطراف تُجرى بمفعة منتظمة في إطار صندوق النقد الدولي حول مجموعة من الاهداف المتناسقة ، ومجموعة من السياسات لفرض تحقيق تلك الاهداف بشكل جماعي . وقد يكون الهدف هو البحث عن مجموعة من النتائج أو 'المؤشرات الموضوعية' أو 'الاهداف' التي تبدو أنها مستمرة على المدى المتوسط وأنها مستحسنة من جانب جميع الاطراف ... وتنطوي المرحلة الثانية على المقارنة بين النتائج الحقيقية للاهداف أو المؤشرات المقترحة ، وعلى مناقشة ما قد يتخذ من تدابير ملائمة عندما تنحرف إحدى المجموعتين عن الأخرى" (٢٢) .

٣٨ - وقد احرز بعض التقدم في تحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي . وتمثلت أولى الخطوات في إتفاق بلازا المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الذي بموجبه اتفقت الدول الاقتصادية الرئيسية الخمس على القيام بعمل متضافر لكفالة إجراء تخفيض منظم في قيمة دولار الولايات المتحدة . وفي قمة طوكيو المعقودة في عام ١٩٨٦ ، اتفق فريق السبعة للبلدان الصناعية ، مبدئيا على استخدام المؤشرات في حين شمل البيان السنوي أدلى به فريق السبعة في مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في مدينة البندقية في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ما يلي :

"يشكل تنسيق السياسات الاقتصادية عملية مستمرة متطور بمرور الوقت وستصبح أكثر فعالية . ويؤيد رؤساء الدول والحكومات التفاهم الذي توصل اليه فريق وزراء المالية السبعة من أجل تعزيز الاشراف على اقتصاداتهم بمساعدة صندوق النقد الدولي ، وذلك باستخدام المؤشرات الاقتصادية ، بما في ذلك أسعار الصرف ، خصوصا عن طريق :

"(أ) التزام كل بلد بتحديد أهداف وإسقاطات لاقتصاده في الأجل المتوسط ، وقيام المجموعة بتحديد أهداف وإسقاطات متسقة اتساقا متبادلا على كل من المستوى الفردي والجماعي ؛

"(ب) استخدام مؤشرات الأداء لاستعراض وتقييم الاتجاهات الاقتصادية الحالية ، وتحديد ما اذا كانت هناك انحرافات كبيرة عن الممار المستهدفة ستلزم النظر في اتخاذ اجراءات علاجية" . (A/42/344 ، المرفق ، الفقرة (أ) .

٣٩ - وتوصل وزراء المالية الى اتفاق بشأن ستة مؤشرات موضوعية (نمو الانتاج ، والتجارة ، وموازين المدفوعات والتضخم ، واسعار الفائدة ، واسعار الصرف) سيستخدمونها لرصد أداء اقتصاداتهم . وان وجود أسعار الصرف ضمن المؤشرات يعني ضمنا ان نوعا من النطاقات المستهدفة بالنسبة لأسعار الصرف الحالية سوف يستخدم ، وانه لا بد من وجود نظرة متوسطة الأجل بشأن تطور أسعار الصرف . على أن إطار المؤشرات يتجاوز نطاق أسعار الصرف وسوف يقضي في المقابل الى فرض مطالب اكبر على الحكومات . وينبغي على وجه الخصوص ، ان يساعد استخدام أرصدة الموازنة واسعار الصرف كمؤشرات موضوعية على التخلص من السبب الكامن وراء اختلال أسعار الصرف ، وهو السياسات المحلية غير المتسقة وغير السليمة في بعض الاحيان .

٤٠ - وبعد إطار المؤشرات الموضوعية خطوة هامة نحو تيسير تنسيق الاقتصادات الكلية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها ، الا انه يقصر عن المقترح الذي قدمه فريق ال ٢٤ من جانبين هامين . أولهما أن المشاورات لن تتم الا فيما بين البلدان الصناعية ، ولن تتم في إطار أكثر شمولاً ، كصندوق النقد الدولي . واتفق فريق السبعة على تعزيز الاشراف على اقتصاداتهم بمساعدة صندوق النقد الدولي ، ورصد التطورات الاقتصادية بالتعاون مع مديره العام . ويبدو ان المشاركة على نطاق أوسع في هذه العملية أمر مستحسن .

٤١ - وجانب القصور الثاني لهذا الاتفاق فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية هو ان الاتفاق لا يتضمن أي تفاهم واضح بشأن التدابير التي ستتخذ اذا لم يتم الوفاء بأهداف المؤشرات . وهناك اتفاق على التشاور بشأن هذه الانحرافات ، الا ان الخبرة توحى بأن ذلك لن يكون كافيا لكفالة اتخاذ اجراء تصحيحي . وهناك إمكانية لفرض انواع كثيرة من الجزاءات . ويتطرق أحد المقترحات فيما يتعلق بالموازين الخارجية

الى معاقبة بلدان عملات الاحتياطي عندما يزيد فائض أو عجز حسابها الجاري على نسبة معينة من ناتجها المحلي الاجمالي (٢ أو ٣ في المائة مثلا) لمدة تزيد على سنتين . ويمكن ان تتضمن العقوبة دفع قرض خال من الفوائد الى صندوق النقد الدولي يتناسب مع "الزيادة" في الفائض أو العجز . وبإمكان صندوق النقد الدولي ان يستخدم هذه الموارد ليقوم بترتيبات احتياطية مُعانة فيما يتعلق بالتكيف الموجه للتنمية في البلدان ذات الايرادات المنخفضة .

٤٣ - ان الاتفاقات المؤقتة الحالية الرامية الى تحسين التعاون الاقتصادي والاشراف فيها بين البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي تمثل خطوة أولى هامة في سبيل التغلب على بعض الفوضى التي سادت أسواق الصرف الاجنبية في السنوات الاخيرة . وقد أثمرت الاتفاقات السابقة فيما بين الفريق عن نتائج تتمثل في إجراء إعادة تنسيق كبرى ومنظمة نسبيا لأسعار الصرف بين العملات الرئيسية . على انه وفقا لاحدى المنظمات الدولية ،

"فان المبادرة الرامية الى تحسين تنسيق السياسات والتي بدأت في قمة طوكيو ، باستخدامها عناصر واردة بالفعل في اتفاق بلازا ، لا تزال في طور المتابعة وفي حين تبدو معقولة في إيجادها إطارا جديدا يتم فيه متابعة تنسيق السياسات على مدى متوسط الاجل وطويل الاجل ، الا أن جميع الاطراف يعترضهم التردد حينما يتعلق الامر بإعطاء التزامات تنطوي على آثار يصعب التنبؤ بها . على انه عند عدم وجود هذا الاطار ، يصبح تنسيق السياسات في خطر يتمثل في بقاءه ممارسة قصيرة الاجل بالضرورة في الحالات التي تقترب من التآزم ..."^(٢٣)

٤٣ - وقد اعربت اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في جلستها المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، عن "تشجيعها للمجلس التنفيذي للقيام بدراسة طرق يمكن بها استكمال المبادئ والاجراءات القائمة لإشراف الصناديق بغية الاخذ باستخدام المؤشرات ولتقديم تقرير عن التقدم المحرز الى اللجنة في جلستها المقبلة"^(٢٤) . وسيتيح ذلك فرصة لإتخاذ التقدم الاولي المحرز الى تاريخه أصاما يبني عليه في مجال استخدام المؤشرات الاقتصادية لتسهيل تنسيق السياسات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي .

رابعاً - النظام النقدي الدولي والتكيف
مع النمو في البلدان النامية

الف - التكيف مع النمو

٤٤ - أشارت الجمعية العامة في قرارها (٢٠٢/٤١) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والمعتمد بدون تصويت ، إلى أنه "ينبغي معالجة المديونية الخارجية ... في إطار استراتيجية معززة ومحسنة لتعاون المجتمع الدولي من أجل تحقيق النمو والتنمية الدائمين في الاقتصاد العالمي ، ولأسيما اقتصاد البلدان النامية" وأن "الحل الدائم لمشكلة الديون يستدعي أيضا اتخاذ إجراءات متزامنة ومتكاملة في مجالات السياسة الاقتصادية يدعم بعضها بعضا وتتوخى أن تكون عمليات التكيف والتغيرات الهيكلية الوطنية الفعالة ، المجراة في إطار أولويات التنمية الوطنية وأهدافها ، موجهة نحو النمو" .

٤٥ - وينطوي التكيف الهيكلي الذي يلزم أن تظطلع به معظم البلدان النامية ، إلى حد كبير ، على رفع طاقة إنتاج السلع التي ستكون مربحة عند بيعها محليا أو في السوق العالمي في أواخر الثمانينات والتسعينات . وسيطلب هذا استثمارا رأسماليا ، وهو كثيف الاستيراد في معظم البلدان النامية . وستدعو الحاجة إلى زيادة الواردات في الأجلين القصير والمتوسط لكي يصبح التمويل الكافي لميزان المدفوعات مقوما لا غنى عنه من مقومات عملية التكيف الموجه نحو النمو .

٤٦ - ولا يتطابق هذا مع النمط التقليدي للتكيف مع حالة الاختلال في الحساب الجاري الذي يطلب فيه من البلدان ذات العجز أن تحدث انخفاضا في الطلب الكلي المحلي وأن تحول الموارد في اتجاه القطاع الخارجي . ومن المتوقع أن يخفف هذا الإجراء من الواردات ، ومن المحتمل أن يزيد من الصادرات ، وبالتالي يعيد التوازن الخارجي . ومن غير المرجح أن يؤدي مثل هذا النهج إلى النمو ، وبصفة خاصة عندما يعتمد على كبير من البلدان في وقت واحد . كما أن هذا النهج قصير الأجل بطبيعته ، ويهدف إلى أن يكون له أثر تصحيحي سريع بينما يحتاج النمو إلى منظور أطول أجلا .

٤٧ - ويمكن تصوير الطابع المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل لبرنامج التكيف الموجه للنمو بحالة الولايات المتحدة . فقد كانت الاختلالات من خصائص اقتصاد الولايات المتحدة منذ بداية العقد . وفي ذلك الوقت كانت النية المعلنة المتعلقة بالسياسة العامة

تتجه نحو إصلاح الاختلال في عجز الميزانية الاتحادية دون ابطاء . وعلى الرغم من الجهود المستمرة في هذا الاتجاه ، لم يتم بلوغ هذا الهدف ومن غير المرجح بلوغه خلال هذا العقد . وفي بداية العقد أيضا ، ظهر عجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة ، وقد أعطى تقييم العملة المحلية بأعلى من سعرها زخما إضافيا لهذا الاتجاه . وزاد الاختلال خلال سنوات العقد الوسيطة الى درجة أنه سيترتب على القضاء السريع عليهما ، إذا كان ممكنا ، أثر سلبي كبير على الاقتصاد العالمي .

٤٨ - وللولايات المتحدة اقتصاد واسع التنوع وهي قادرة على إنتاج أي منتج في العالم تقريبا (فيما عدا بعض المواد الأولية ومنتجات أخرى تحتاج الى بيئة طبيعية خاصة) . وبالمعايير الدولية ، تعتبر حصص التجارة وحصص الحكومة المركزية في الاقتصاد منخفضة . وعلى الرغم من هذه المزايا والنوايا المعلنة المتعلقة بالسياسة ، لم تستطع الولايات المتحدة حتى الان التغلب على اختلالاتها الأساسية .

٤٩ - وقد أمكن لهذا الوضع أن يستمر بسبب التدفق الكبير لرؤوس الاموال الأجنبية الخاصة الى داخل البلاد . وقد يكون تدفق رؤوس الاموال سببا من أسباب العجز في الحساب الجاري ، وحتى ان لم يكن سببا مباشرا ، فإنه لولا هذه التدفقات لكان من الصعب أن يستمر العجز على مثل هذا النطاق وعلى مدى فترة ممتدة كهذه . وعلاوة على ذلك ، فإن الاقتراض من صندوق النقد الدولي ، وهو حدث غير مرجح ، لم يكن ليتيح للولايات المتحدة الوقت الكافي ، كما لم يكن في مقدوره أن يزودها بالموارد الكافية لاجراء عمليات التكيف الضرورية في اقتصادها على معيد الاقتصاد الكلي .

٥٠ - وليست عملية التكيف في البلدان النامية باقل صعوبة ، وهي تقترن في معظم الحالات بارتفاع مستوى مديونيتها الخارجية . ومن شأن ذلك أن يزيد من حدة الصعوبات القائمة التي تفرضها المعوقات الخارجية على عملية التنمية في هذه البلدان . وللحد من هذه المعوقات ، سيلزم زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل الواردات . غير أن أسواق الصادرات التقليدية للبلدان النامية تدهورت في كثير من الحالات ، في حين أدى مفر قاعدتها الصناعية الى الحد من قدرتها على احلال الواردات .

٥١ - ومن الممكن تحقيق بعض التحسن في الوضع الخارجي وذلك بتعديل الاسعار النسبية من خلال خفض قيمة العملة المحلية ، ولكن يلزم في المدى الطويل إجراء تغييرات هيكلية كبيرة في اقتصاد هذه البلدان . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال برنامج كبير للاستثمارات المحلية في الأنشطة الموجهة للتصدير ولاحلال الواردات . وتتعارض هذه الحاجة الى الاستثمار مع واقع الامر في السنوات الاخيرة التي تسببت فيها الاوضاع

الاقتصادية المتدنية في هبوط الاستثمار كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في كثير من البلدان النامية . وتشمل اسباب ذلك ضعف آفاق الاستثمار وانخفاض مستوى المدخرات المحلية (التي ترتبط ذاتها بالوضع الاقتصادية العامة في البلدان المعنية) وواقع تخصيص نسبة كبيرة من المدخرات المحلية في كثير من البلدان النامية لخدمة الدين الخارجي .

٥٢ - وثمة مجموعة متنوعة من تدابير السيامة داخل البلدان النامية يمكنها أن تؤدي الى تحسين توفر الموارد المحلية للاستثمار ، ولكن من غير المرجح أن يؤدي ذلك الى تعبئة الموارد على النطاق الذي يلزم لكسر الحلقة المفرغة الراهنة . وتحتاج البلدان النامية ، لكي تنجح في جهودها الرامية الى التكيف ، الى الحصول على تمويل كاف بشروط مناسبة . إلا أن التطورات التي شهدتها الاسواق المالية الدولية لم تستجب لهذه الحاجة .

باء - التطورات الجارية في الاسواق المالية

٥٣ - في فترة السبعينات ، كان لدى الكثير من البلدان النامية المصدرة للطاقة فوائض كبيرة في موازين مدفوعاتها ، وفي بادئ الامر "أعيد توظيف" هذه الفوائض ، أساسا من خلال النظام المصرفي التجاري . وقد أودعت البلدان ذات الفوائض أموالا لدى المصارف التجارية ، التي اقترضتها للبلدان النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها .

٥٤ - وأدى هذا الترتيب الى بقاء النظام النقدي الدولي والتجارة العالمية في فترة اضطراب دولي كبير . ولولا عملية إعادة التوظيف ، لما كانت البلدان المستوردة للطاقة قادرة على الصمود أمام الصدمات التي أصابت موازينها الخارجية : فقد كانت احتياطياتها من العملة الأجنبية والمسحوبات الممكنة من صندوق النقد الدولي غير كافية للوفاء باحتياجاتها من السيولة الدولية . وكانت المصارف التجارية مستعدة وقادرة على توفير السيولة الدولية بالمقدار المطلوب وكانت على استعداد أن تفعل ذلك بدون فرض ذلك النوع من الشروط المرتبطة بالاقتراض من صندوق النقد الدولي أو المؤسسات الدولية الأخرى . وكانت هناك ميزة للمقترضين ذات صلة بالموضوع وهي أن الأموال تدفع بصورة أسرع من معظم القروض الرسمية ، ويرجع ذلك جزئيا الى أنه لم يكن على المقترضين الوفاء بأي شروط مسبقة .

٥٥ - وكانت فترة السبعينات هي المرة الأولى في فترة ما بعد الحرب التي قام فيها المجتمع المصرفي الدولي الخاص بإزاحة المؤسسات الرسمية (أي المصارف المركزية وصندوق النقد الدولي) من الاضطلاع بالدور الرئيسي في تقديم التمويل الضروري للتغلب على الاختلالات الرئيسية في موازين المدفوعات . ولم تكن المصارف المركزية للبلدان ذات العجز أو صندوق النقد الدولي في وضع يسمح لها بتقديم موارد كافية للوفاء بالاحتياجات الزائدة . ولم يكن الترتيب البديل مع ذلك خالياً من عيوبه . إذ كانت المصارف التجارية تتبع طريقة انتقائية في تحديد البلدان التي ستقدم لها القروض . واعتبر معظم البلدان ذات الدخل المنخفض كمقترضين ينطوي إقراضهم على مخاطر كبيرة ، ونتيجة لذلك لم يكن بوسعها الاقتراض من المصارف . وعلاوة على ذلك توقف اقراض البلدان النامية ذات الدخل الأعلى بصورة فجائية في الثمانينات . وإجمالاً ، أصبحت بالتالي آلية إعادة التوظيف التي اعتمدت في السبعينات مجرد مسكن قصير الأجل لاوجه النقص في النظام النقدي الدولي . ولم تفعل هذه الآلية شيئاً لدعم قدرة النظام على الصمود للمزيد من الصدمات .

٥٦ - وقد تغيرت الأسواق المالية الدولية بصورة كبيرة منذ السبعينات . وكان أحد التطورات الرئيسية التي حدثت هو زيادة تكاملها العالمي . وكان نمو العملية الأوروبية وأسواق السندات الأوروبية في الستينات هو الخطوة الرئيسية الأولى في هذا الاتجاه . وجاء الزخم القوي لزيادة التكامل مع مرونة أسعار الصرف وارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣ وما تلاه من نمو سريع في التدفقات الرأسمالية الدولية . وتعمزت هذه العملية نتيجة للزيادة الكبيرة الثانية في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . وجاء الحدث الهام التالي في عام ١٩٧٩ وأوائل الثمانينات عندما بدأ إلغاء الرقابة البريطانية واليابانية المفروضة على التدفقات الرأسمالية إلى الخارج .

٥٧ - وقد ارمح التعرض للمنافسة الخارجية هاتين السوقين الماليتين الرئيسيتين على اتخاذ وجهة دولية والتخلي عن بعض الممارسات التجارية التقييدية التي ما كان يمكن اتباعها إلا في الأسواق المحلية المحمية . وأرغمت المنافسة المراكز المالية الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة لتخفيف القيود حتى لا تفقد نشاطها التجاري . واختلفت توقيت هذه التدابير ونطاقها بيد أنها اهتمت على إزالة الحدود القصوى لسعر الفائدة ، مما سمح باستعمال المكوك المالية الجديدة ، وفتح الباب أمام المؤسسات المالية للقيام بأنشطة كانت محظورة عليها من قبل ، وأتاح الفرصة للمؤسسات المالية

الأجنبية بالمشاركة في أسواق محلية منتفخة ، وإزال القيود المفروضة على تدفقات رأس المال أو خفض من حدتها .

٥٨ - وربما كان اللفظ لاجراء مثل هذا التغيير أقل الحاحا لو لم تكن الأسواق المالية الوطنية مرتبطة ببعضها بشبكات اتمالات ملكية ولاملكية عالمية وفورية . ولم تيسر تكنولوجيا الحاسب الآلي اتمام المعاملات فحسب ، بل ييسر أيضا عمليات جمع المعلومات ، ومعالجتها وتحليلها ، التي تلزم للتأكد من صلاحية الترتيبات المالية الجديدة والمعقدة . وعززت المنافسة الدولية المتزايدة تطور واستعمال تلك المكوك المالية الجديدة .

٥٩ - ومن بين أحدث التطورات الجارية في الأسواق المالية ما عرف باسم "التحويل إلى سندات" (٣٥) . والتعريف الضيق لهذا الاصطلاح يشير إلى عملية يتم بواسطتها تحويل الأصول المصرفية التقليدية ، مثل القروض والرهونات ، إلى سندات قابلة للتداول يمكن للمؤسسات الأخرى والمستثمرين غير المصارف ، شراؤها وبيعها . وبمعنى أوسع ، يشتمل الاصطلاح على تنمية الأسواق بالنسبة لطائفة متنوعة من المكوك الجديدة القابلة للتداول ، مثل مرافق اصدار السندات وسندات السعر العائم التي يمكن الاتجار بها في الأسواق الدولية . كما أصبح لمبادلات العملات وأسعار الفائدة مكان بارز بشكل متزايد . ومن الابتكارات الأخرى ، اتفاقات السعر الاجل ، التي تعد مماثلة لأمعار الفائدة الاجلة . وتحل هذه المكوك المختلفة محل القروض المصرفية كوسيلة للاقتراض : ويقوم كل من المقرضين والمقترضين بصورة متزايدة باجراء معاملاتهم التجارية مباشرة ، مستعملين المؤسسات المالية كوكيل ، بدلا من المرور بالقنوات المصرفية التقليدية من ايداعات وقروض .

٦٠ - ومن ثم اجتمع أثر إلغاء القيود إلى جانب التقدم التقني لايجاد سوق مالية دولية أكبر حجما وأكثر كفاءة ارتفعت فيها المكوك المالية الجديدة إلى مركز الصدارة (انظر الجدول ١) . وفي أوائل الثمانينات ، كان الشكل الغالب لتدفق رأس المال الخاص الدولي هو القروض المقدمة من المصارف التجارية . ولم تحتل هذا المركز كل من المكوك والسندات إلا بعد مرور خمس سنوات على ذلك . وكانت كل من سندات السعر العائم ومرافق اصدار السندات بدائل مهمة للقروض المشتركة ، حيث أتاحت وسيلة لتحويل المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة من جانب المقرض إلى جانب المقترض . غير أن أثر هذه التطورات لم يكن شاملا : فعلى حين تندمج بلدان نامية كثيرة في السوق

المالية الدولية الجديدة ، تظل أخرى بمنأى عنها ، وعلى الأخص تلك التي تفتقر إلى أسواق مالية محلية .

٦١ - ولم تعد البلدان المصدرة للطاقة تمتلك فوائض كبيرة في موازين مدفوعاتها . ففي الثمانينات ، احتلت هذا المركز كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، اللتين انتهجتا نمط إعادة توظيف فوائضها من خلال شبكة المصارف التجارية . ومع ذلك تميل هذه الأموال إلى الاستقرار في الولايات المتحدة بدلا من استقرارها في البلدان النامية ، كما تميل وسيلة التحويل إلى أن تكون هي السندات وغيرها من المكوك القابلة للتداول بدلا من القروض المصرفية المشتركة .

٦٢ - وتعني زيادة استخدام تدفقات رأس المال الخاص كمصدر للسيولة أن الإدارة الائتمانية المتصورة لبلد من البلدان قد أصبحت مَحِيداً رئيسياً لحصوله على تلك السيولة . ومن المرجح أن يؤدي افتقار البلد إلى احتياطات رسمية كافية من النقد الأجنبي أو ضعف مركز ميزان مدفوعاته إلى احاطة جدارته الائتمانية بظلال من الشكوك ، والحد من قدرته على الحصول على قروض دولية . وقد تقلمت في الوقت الراهن الإدارة الائتمانية لأغلب البلدان النامية التي كان بوسعها الحصول على قروض تجارية في السبعينات ، ولم يعد هذا المصدر للسيولة الدولية متاحا لها ، مع أن احتياجاتها المتعلقة بتمويل موازين مدفوعاتها ما تزال كبيرة ، أو حتى قد زادت . لذلك فإنه من وجهة نظر البلدان النامية أصبح إيجاد سيولة دولية جديدة يتسم بتوافق دوري شديد : إذ تضاءلت بشكل مطرد إمكانية وصولها إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية ، في الوقت الذي تزايدت فيه حاجتها إلى السيولة الدولية .

٦٣ - وقد فرضت التكلفة المرتفعة للسيولة الدولية مزيدا من القيود على استعمال كثير من البلدان النامية لها . فقد ارتفعت الأعمار الحقيقية للفائدة بشكل حاد خلال النصف الأول من الثمانينات ، وظلت مرتفعة المستوى بشكل غير عادي منذ ذلك الحين . وفي كثير من الحالات فرضت زيادة أخرى على سعر الفائدة بالنسبة للبلدان النامية المقترضة بسبب الشهور المتصور في جدارتها الائتمانية . وقد شطت هذه التكلفة المرتفعة للبلدان النامية التي يتيح لها مركزها استخدام السوق المالية الدولية للحصول على سيولة دولية عن استخدام هذه السوق .

الجدول ١ - الاقتراض الدولي حسب مجموعات البلدان
وحسب نوع المك ، ١٩٨١ - ١٩٨٧
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٧ (الربع الاول)	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	البند
<u>مجموعات البلدان</u>							
البلدان ذات الاقتصاد							
٨١,٨	٢٨٢,٠	١٩٣,٥	١٣٥,٦	٨١,٠	١٠١,٠	٧٨,٥	السوقي المتقدمة النمو
٢,٤	٢٠,٣	١٥,١	٢٠,٤	٢٨,٧	٥٧,١	٥١,٧	البلدان النامية
البلدان ذات الاقتصاد							
١,١	٢,٧	٤,٣	٣,٧	٠,٨	٠,٨	١,١	المخطط مركزيا
٧,٧	٢٣,٦	٢١,٥	١٤,٦	١٦,٦	١٤,٤	١٠,٢	جهات أخرى (أ)
<u>نوع المك</u>							
٥٩,٧	٢٢٠,٣	١٦٣,٧	١٠٧,٩	٧٣,٠	٧١,٦	٤٤,٠	المكوك والسندات الدولية
منها :							
٢,٧	٤٧,٨	٥٥,٩	٣٤,٠	١٥,٣	١٣,٦	٧,٨	سندات السمر العائم
١٦,٠	٦٩,٥	٤٩,٥	١٨,٨	٣,٣	٣,٣	١,٠	مرافق اصدار السندات (ب)
قروض مشتركة مقدمة من							
١٧,٣	٣٧,٨	٢١,١	٣٦,٦	٥١,٨	٩٩,٤	٩٦,٥	المصرف الاوروبي (ج)
٩٣,٠	٢٣٧,٦	٢٣٤,٣	١٦٣,٣	١٣٧,١	١٧٣,٣	١٤١,٥	المجموع

المصدر : مصرف التسويات الدولية ، التقرير السنوي السابع والخمسون (بازل ، ١٩٨٧) ، الصفحتان ١٠٨ و ١١٠ (من النص الانكليزي) .

(أ) المراكز الخارجية والمؤسسات الدولية والبنود غير المخصصة .

(ب) بما في ذلك مرافق ضمان الاكتتاب الدائرة، والمرافق المتعددة العناصر (إذا كانت تتضمن خيارا يتعلق باصدار السندات)، وغيرها من مرافق السندات الاوروبية .

(ج) باستثناء الاحتياطات المتعلقة بأنشطة شراء غالبية الاسهم في الولايات المتحدة .

٦٤ - وتفاير الحالة في البلدان النامية مثلتها في الولايات المتحدة . إذ تظسل الولايات المتحدة في مركز حسن في أسواق الائتمان الدولية لان دولارها يعد عملة احتياطية فعليا ، كما أن بوسعها الاعتماد على موارد شبكة المصارف التجارية العالمية للحصول على سيولة دولية إضافية حسب الاقتضاء . وإن ما تتسم به آلية ايجاد الائتمان الدولي من طابع انتقائي يعد من المساوئ الرئيسية للنظام النقدي الدولي الحالي .

٦٥ - وعلى وجه الاجمال ، ازداد مجموع المعروض من السيولة الدولية بسرعة في السنوات الاخيرة ، متجاوزا كثيرا التوسع في التجارة الدولية . ومع ذلك ، ترجع معظم هذه الزيادة الى ائتمان القطاع الخاص ، وكانت البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو هي المستفيد الرئيسي . ومن جهة أخرى فقد تسنى بالكاد للمعروض من الاحتياطيات الدولية الرسمية مواكبة نمو التجارة العالمية ، وكانت تغطية الواردات بالاحتياطيات غير الذهبية في عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ تقريبا (انظر الجدول ٢) . وتعتمد البلدان النامية اعتمادا كبيرا على هذه الاحتياطيات الرسمية ، أكثر من اعتمادها على ائتمان القطاع الخاص للحصول على السيولة الدولية اللازمة لها ، ولذلك فالمسألة لا تتعلق بمجموع المتاح من السيولة الدولية بقدر ما تتعلق بمدى اتاحتها لمختلف البلدان .

الجدول ٢ - إجمالي الاحتياطيات الدولية غير الذهبية ، ١٩٧٥-١٩٨٦

(١)	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
(ببلايين وحدات حقوق السحب الخاصة)							
العملات الأجنبية	١٣٩	١٦٣	٣٩٣	٣٩٣	٣٠٨	٣٤٨	٣٦٥
وضع الاحتياطيات في صندوق النقد الدولي	١٣	١٨	١٧	٣١	٤٣	٣٩	٣٥
الاحتياطي من حقوق السحب الخاصة	٩	٩	١٣	١٦	١٧	١٨	١٩
المجموع	١٦٠	١٨٨	٣٣١	٣٣٠	٤٠٧	٤٠٥	٤٣٠
نسبة الاحتياطيات غير الذهبية							
الى الواردات							
جميع البلدان	١٢	١٣	١١	١١	١١	١٣	...
البلدان النامية غير المستوردة للطاقة	١٠	١٣	١١	١٠	١٣	١٣	...

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الكتاب السنوي للاحصاءات المالية الدولية ، ١٩٨٦ والاحصاءات المالية الدولية ، آب أغسطس ١٩٨٧ .
(١) الربع الأخير .

جيم - المصادر الرسمية للسيولة

٦٦ - في الثمانينات ، كان من المتعين على البلدان النامية أن تلجأ أصابا إلى المصادر التقليدية ، وهي الاحتياطيات الوطنية ، والاقتراض الرسمي من المؤسسات الدولية ، لتلبية احتياجاتها من السيولة الدولية . على أن الاحتياطيات المكوّنة المتاحة على الصعيد الدولي لم تتّم بشكل متكافئ مع التقلبات الكبيرة المتزايدة في الاقتصاد العالمي التي تعرضت لها هذه البلدان . وعلى وجه الخصوص ، انخفضت احتياطيات صندوق النقد الدولي من نحو ١٦ في المائة من التجارة العالمية عند انشاء الصندوق الى نحو ٤ في المائة في الوقت الراهن . ومن حيث قدرتها على امتصاص الاختلالات في موازين المدفوعات ، فإن نسبة حصص الصندوق الى مجموع العجز في الحساب الجاري للبلدان النامية في الثمانينات تقل عن نصف قيمتها في السبعينات . ، ومن منظور القصير الاجل ، شهدت الثمانينات ، باستثناء سنة ١٩٨٢ بمفة خاصة ، انخفاضا مطردا في استعمال موارد الصندوق بالقيم المطلقة (انظر الجدول ٣) .

الجدول ٣ - صافي تدفق القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي الى البلدان النامية المستوردة لرؤوس الاموال ، (١٩٨١-١٩٨٧)
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

خمسة

أشهر

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١,١-	٠,٦-	١,١	٤,٣	٨,٨	٤,٢	٥,٧	المرافق العادية
٠,٧-	٠,٣	١,١	١,٢	٤,٠	١,٩	٣,٣	محبوبات من الشرائح الائتمانية
٠,٥-	٠,٩-	٠,٠	٣,٢	٤,٩	٣,٣	٢,٤	محبوبات من مرفق التمويل الممتد
٠,٩-	٢,١-	٠,٨-	٠,٢-	٢,٢	٤,١	-	المرافق الخاصة
-	٠,٢-	٠,٢-	-	٠,٣	٠,١	-	التمويل من الرصيد الاحتياطي
٠,٦-	١,٤-	٠,٤-	-	٢,١	١,٧	٠,٦	التمويل التمويلي
-	-	-	-	٠,١-	٠,٤-	٠,٧-	مرفق النفط
٠,٣-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	-	-	٠,١	الصندوق الاستثماري
٠,١	٠,١	-	-	-	-	-	مرفق التكيف الهيكلي
٢,٠-	٢,٧-	٠,٣	٤,٢	١١,١	٥,٧	٥,٧	المجموع

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية والدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي ، اعداد مختلفة .

٦٧ - إن البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، مع توفر فرص وصولها إلى أسواق رأس المال الدولية ، لم تعد بحاجة إلى موارد صندوق النقد الدولي ولم تحتاج إليه منذ السحب الذي قامت به المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام ١٩٧٧ . ولم يمس الانخفاض النسبي في حجم الموارد المتاحة في صندوق النقد الدولي إلا البلدان النامية مما ساعد على اشتداد مشاكل السيولة التي تواجه بعض هذه البلدان نتيجة لانسحاب مصادر الائتمان الخاصة .

٦٨ - وينخفض مجموع القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي للبلدان النامية المستوردة لرأس المال بإطراد منذ عام ١٩٨٢ . وإجمالاً ، تسدد هذه البلدان أكثر مما تقترض من الصندوق في وقت فقدت فيه أيضاً إمكانية الحصول على السيولة التجارية . وبدلاً من موازنة السلوك الدوري للنظام المصرفي التجاري ، أصبح تدفق الموارد من الصندوق يأخذ طابعاً دورياً مما عزز النتائج السلبية لانخفاض توفر السيولة من القطاع الخاص .

٦٩ - ويقال في هذا السياق أن موارد الصندوق يقصد بها أن تكون ذات طبيعة "دوارة" ، وأن المسحوبات يجب بالتالي أن تسدد في موعدها ، وأن الصندوق لم ينشأ لتوفير التمويل الطويل الأجل أو الائتماني . ومن الناحية الأخرى ، فأحد أغراض موارد الصندوق هو المساعدة في تخفيف التقلبات في الحسابات الخارجية للبلدان الأعضاء . والسبب في الحالة المعاكسة الحالية هو أن الوقت اللازم لتصحيح اختلال التوازن لدى البلدان المقترضة أطول من المدة المسموح بها للمسحوبات من المرافق العادية للصندوق . ويمكن أن تعالج هذه الحالة دون تعارض مع الطابع الدوار لاستخدام موارد الصندوق ، وذلك بزيادة مدة المسحوبات . ومع ذلك فالحال يتطلب زيادة في موارد الصندوق أو في إمكانية الحصول عليها .

٧٠ - وفي هذا السياق فإن الزيادة في الحصص بنسبة ٤٧,٥ في المائة في أعقاب الاستعراض العام الثامن للحصص ، والتخفيض التدريجي في حدود الائتمان لآعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ قد خدما أغراضاً متعارضة . وكانت حدود الائتمان السارية لعام ١٩٨٢ في الشرائح الائتمانية العليا هي ١٥٠ و ٤٥٠ و ٦٠٠ في المائة من الحصص فيما يتعلق بالمسحوبات السنوية ، والمسحوبات على فترة ثلاث سنوات ، ومجموع المسحوبات التراكمية على التوافي . وبعد ثلاثة تخفيضات متعاقبة خفضت هذه الحدود إلى ٩٠ و ٢٧٠ و ٤٠٠ في المائة لعام ١٩٨٦ وتركت كما هي دون تغيير فيما يتعلق بعام ١٩٨٧ . وبالنسبة إلى البلدان التي كان لها على وجه الخصوص احتياجات كبيرة فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتقوم بجهود قوية للتكيف ، كانت الحدود ١١٠ و ٢٢٠ و ٤٤٠ في

المائة . ومع ذلك ، فبالرغم من الزيادة في الحصص في أعقاب الاستعراض العام الثامن ، فإن أقصى ما يسمح بالحصول عليه من موارد الصندوق حاليا لا يزيد في العادة عن نحو ٨ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٢ . ومن الناحية العملية ، نادرا ما تجاوزت المسحوبات في أية سنة نسبة ٦٠ في المائة من حصة البلد ، مما يفيد أن امكانية الحصول على قروض البحث أكثر تقييدا .

٧١ - ومخصصات حقوق السحب الخاصة هي شكل إضافي من السيولة الدولية التي يمكن لصندوق النقد الدولي أن ينشئها ، وقد كانت إمكانية زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة من المواضيع النقدية التي تحظى بالاهتمام الدولي لسنوات عديدة (٣٦) . وكما ذكر أعلاه ، فطبيعة السيولة الدولية المتاحة ولا سيما لعدد كبير من البلدان النامية ، ما زالت هامة . ولقد دعا التعديل الثاني لمواد اتفاق صندوق النقد الدولي إلى تعاون الاعضاء لجعل حقوق السحب الخاصة هي الأمل الاحتياطي الرئيسي للنظام النقدي الدولي . وفي الواقع ، بقي دورها كامل احتياطي مغيرا جدا ؛ إذ لم يخصص حتى الآن سوى ما مجموعه ٢١,٤ بليون من حقوق السحب الخاصة ولم يجر أي تخصيص منذ عام ١٩٨١ . وقد بلغت حقوق السحب الخاصة ٤,٦ في المائة فقط من الاحتياطيات العالمية غير الذهبية في عام ١٩٨٦ ، أي نفس النسبة التي كانت عليها في السبعينات تقريبا .

٧٢ - وتتاح الموارد المالية لصندوق النقد الدولي للبلدان الاعضاء من خلال عدد من القنوات المنفصلة ، لكل منها شروط وأحكام مختلفة . وبعض هذه القنوات أكثر تمشيا مع الاحتياجات الحالية الطويلة الأجل للبلدان النامية عن الموارد التقليدية لصندوق النقد الدولي ويمكن استخدامها على نطاق أكثر اتساعا إلى حد كبير للاستجابة للاحتياجات الحالية لهذه البلدان من التمويل الخارجي .

٧٣ - وقد كان انشاء مرفق التمويل الممتد تسليما بما تم ادراكه من أن التكييف الخارجي الموجه للعرض هو عملية طويلة الأجل . وقد أنشئ هذا المرفق في عام ١٩٧٤ لتقديم المساعدة المتوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من حالات اختلال هيكلية في الانتاج والتجارة أو من ضعف متأصل في مركز ميزان المدفوعات . وبالرغم من حاجة كثير من البلدان النامية الواضحة للتمويل الطويل الأجل الذي يقدمه هذا المرفق فقد توقف استخدامه : فحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ لم يكن منفذا سوى ترتيب من هذا القبيل .

٧٤ - ويصدق الأمر نفسه على مرفق التمويل التمويضي الذي أنشئ لتزويد الدول الاعضاء بالمساعدة المالية إذا ما واجهت عجزا مؤقتا في إيرادات الصادرات لأسباب تخرج عن ارادتها مثل الانخفاض في سعر السوق العالمي لصادراتها الرئيسية . وبالرغم من

التدهور في أسواق السلع الأساسية الأولية والتقلبات الواسعة النطاق في إيرادات البلدان النامية من الصادرات ، فقد انخفضت فرص الوصول الى مرفق التمويل التمويضي من ١٠٠ في المائة من حصة كل بلد الى ٨٣ في المائة . وهبط استخدام المرفق في السنوات الاخيرة لأسباب ترجع جزئيا الى اعتماده اشتراكات للوصول اليه - في حين أن الاساس المنطقي لانشائه يفيد بوجود أن يكون للوصول اليه والسحب منه درجة عالية من التلقائية .

٧٥ - وفي السبعينات ، أنشئ الصندوق الاستثماري لصندوق النقد الدولي لتوفير الدعم الرسمي للبلدان النامية المنخفضة الدخل التي كانت تواجه صعوبات تتعلق بميزان المدفوعات نتيجة للصدمة النفطية الاولى ولم تكن قادرة على تعبئة الموارد المالية من القطاع الخاص . وقد بدأ عمله في عام ١٩٧٦ وكان ترتيبا مضمنا يمول من الارباح المحققة من بيع سمس ارمدة الصندوق الذهبية . وقد اتاحت موارده لمدة عشر سنوات ، مع فترة سماح قدرها خمس سنوات وبسعر فائدة يبلغ نصف في المائة في السنة . وبالرغم من أن عمليات الاقتراض التي كان يقوم بها الصندوق الاستثماري توقفت وقروضه يحين موعد استحقاقها حاليا (مما يفاقم من حالة ميزان المدفوعات للبلدان المعنية) ، فهو بمثابة مثل لمرفق للتكيف طويل الاجل في صندوق النقد الدولي .

٧٦ - وقد حل مرفق التكيف الهيكلي محل الصندوق الاستثماري من نواح كثيرة . وكما يشير اسم هذا المرفق الذي أنشئ في عام ١٩٨٦ فهو يهدف على وجه التحديد الى معالجة مشاكل التكيف الهيكلي الطويلة الاجل . ولهذا المرفق شروط واحكام مماثلة لتلك المتعلقة بالصندوق الاستثماري وهو موجه الى البلدان المنخفضة الدخل دون غيرها والتي حصل ١٥ منها بالفعل على قروض من المرفق . ومع ذلك ، فنظرا للضخامة الاجمالية لمشكلة التكيف ، فإن الحجم الاجمالي للموارد المتاحة من المرفق - نحو ٢,٥ بليون دولار - غير كاف .

٧٧ - وعلاوة على ذلك ، فهذا المرفق لا يعالج احتياجات البلدان النامية التي وصلت الى الشرائح الوسطى والعلوية من جدول نصيب الفرد من الدخل والتي تحتاج أيضا الى الاستثمار لتمويل جهودها الرامية الى التكيف . وكما لوحظ اعلاه ، أخذت فرص الوصول الى المرافق العادية للصندوق تنخفض تدريجيا في السنوات الاخيرة ، مع أن ظروف القروض التجارية والتطورات المعاكسة الأخرى أدت الى ازدياد حاجة البلدان النامية الى موارد الصندوق . بل أن استخدام هذه الموارد قد انخفض بأسرع من انخفاض فرص الحصول عليها حتى أن البلدان النامية أصبحت كمجموعة من بلدان صافي إعادة الشراء من الصندوق في عام ١٩٨٦ مما يفيد ان الشروط والاحكام المرتبطة باستخدام موارد

الصندوق الرئيسية لا تتمشى بدرجة كافية مع احتياجات التكيف مع النمو في البلدان النامية .

خامسا - الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات

٧٨ - ومما يشجع بعض المراقبين ما أبداه النظام النقدي الدولي من قدرة على تحمل الاضطرابات الاقتصادية التي مر بها في السنوات الأخيرة . ومع ذلك ، فبالرغم من التكيف التدريجي مع الظروف المتغيرة ، ما زالت بعض نواحي القصور القديمة قائمة وما زال هناك مجال كبير للتحسين . وما زالت هناك حاجة ماسة لمعالجة بعض القضايا النقدية الدولية التي درمت في تقرير فريقي ال ٢٤ وفريقي ال ١٠ . وينبغي أن تستمر الاستفادة من هذين التقريرين والأعمال الأخرى اللاحقة كأساس للمناقشات المتعلقة بالتدابير العملية الرامية إلى تحسين عمل النظام .

٧٩ - وفي إطار هذا السياق الأوسع نطاقا تبرز مسألتان على جانب كبير من الأهمية في منتصف عام ١٩٨٧ . الأولى تخص الحاجة إلى التخلص بشكل ملى من الاختلالات الكبيرة فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية . ومما يشكل تحديا رئيسيا لإدارة الاقتصادية الدولية ضمان أن يحدث هذا التخلص من الاختلالات في وسط من التوسع في الإنتاج ، وعدم زيادة سرعة التضخم ، وعودة النشاط إلى التجارة العالمية ، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة استقرار أسعار الصرف . وتتضمن المسألة الرئيسية الثانية إنشاء إطار يمكن أن تقوم فيه البلدان النامية التي تعاني من اختلال لا يمكن تحمله في ميزان المدفوعات ومن عبء الديون الكبيرة ، بتعديل هيكل اقتصاداتها مع تمكينا في نفس الوقت من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يفوق معدل نمو مكانها .

٨٠ - ومن المتوقع أن تعمل التغييرات في الموقف المالي للولايات المتحدة (المؤدية إلى تخفيف العجز المالي في عام ١٩٨٧) وتنفيذ الالتزامات المالية التوسعية من جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان على تضيق الفروق بين معدلات مدخراتها الوطنية ، وأن تؤدي إلى بعض التصحيح للاختلالات التجارية . ويستلزم الأمر الاستمرار في اتخاذ إجراءات قوية وثابتة في هذه الاتجاهات من جانب البلدان الثلاثة جميعها حتى عام ١٩٩٠ على الأقل لضمان أن تكون التدابير فعالة بشكل تام . والأسواق المالية ليست مقتنعة في الوقت الحالي تماما بما أعلنته الولايات المتحدة من التزام بتخفيض عجز ميزانيتها^(٢٧) . وعلى ذلك ، فما زالت أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة ويحتمل أن تزيد زيادة أخرى إذا لم تنجح الولايات المتحدة في هذا المجال . ويبقى من المهم

وجود مجموعة من السياسات التي يمكن أن تحوز الثقة تهدف الى تضييق الاختلال المالي للولايات المتحدة بشكل ثابت .

٨١ - ومن المهم أيضا أن يبقى الطلب الاجمالي في البلدان ذات الفوائض التجارية الكبيرة قويا . وتضفي الفوائض الكبيرة غير العادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان على التنفيذ التام للتدابير المالية الاكثر توسعا والمعلنة في الشهور الاخيرة أهمية خاصة . ومع ذلك ، فمن المرغوب فيه جدا أيضا السعي الى إعادة توجيه فوائضها نحو البلدان النامية ، وقد أعلنت اليابان بالفعل عن مبادرات هامة لتحقيق هذه الغاية .

٨٢ - ويتوقف أثر هذه التغييرات المقترحة الى حد كبير على حجمها وتوقيتها ؛ وعلى ذلك يجب أن تعزز الجهود التنسيقية التي بذلت في الاعوام القليلة الماضية ويلتزم احلال ترتيبات عمل أكثر منهجية محل النظام الحالي المتمثل في الاجتماعات والاتفاقات المخصصة التي تبرم في معظم الاحيان استجابة لحالات الازمة . ومن خلال استخدام المؤشرات الموضوعية واجراء المناقشات مع البلدان كل على حدة ، يمكن لمندوب النقد الدولي أن يعزز بدرجة كبيرة عملية التنسيق ، ويجعلها أكثر منهجية ويأخذ في اعتباره مصالح البلدان من غير بلدان العملات الرئيسية .

٨٣ - وشمة عملية رقابة فعالة يبدو انها تحظى بتأييد واسع النطاق وإن كان ممن الصعب تنفيذها . وتتمثل احدي المسائل الرئيسية في الحوافز التي يمكن اعطاؤها للبلدان التي لا تخضع تقليديا لانضباط خارجي ، ولا تعتمد على الحصول على القروض من المؤسسات المالية الدولية وفي الجزاءات التي يمكن تطبيقها على تلك البلدان . ومن الاهمية بمكان الاستكشاف المبكر للخيارات والاتفاق عليها (مثل الخيارات الموجزة في الفقرة ٤١ اعلاه) . ودون التقدم في هذا المجال سيكون من المستحيل تقريبا احراز أي تقدم نحو تحقيق المراقبة الفعالة .

٨٤ - ومن المتوقع أن يؤدي تحسن السياسات الداخلية وتعزيز التنسيق فيما بين البلدان الصناعية الكبيرة والقيام بالمراقبة الفعالة ، الى الوصول الى أسعار صرف أكثر استقرارا وعلى درجة أكبر من التناسق فيما بينها . ومع ذلك ، فقد تبقى درجة كبيرة من عدم الاستقرار في إطار نظام من أسعار الصرف العائمة غير المقيدة . ولا يوجد حاليا اتفاق بشأن كيفية جعل نظام أسعار الصرف أكثر استقرارا مع الابقاء في نفس الوقت على عنصر المرونة الضروري . ويتطلب الامر مزيدا من العمل لاستحداث شكل من

النطاقات المستهدفة يمكن أن يوفر الجواب التقني والسياسي على المتطلبات العالمية الحالية لزيادة استقرار أسعار الصرف .

٨٥ - وتشير التطورات التي حدثت في الثمانينات ولا سيما التقلبات المصاحبة للاتجاه الهابط في أسعار السلع الأساسية الأولية ، وارتفاع أسعار الفائدة وعدم استقرارها في الأسواق المالية الدولية ، والديون التي تهدد عددا كبيرا من البلدان ، إلى الحاجة إلى تحسين إطار تعديل ميزان المدفوعات في البلدان النامية . وينبغي أن تقتصر الجهود الرامية إلى تحقيق أرصدة للحسابات الجارية يمكن المحافظة عليها في الأجل المتوسط بزيادة في الإنتاج تتماشى على الأقل مع معدل النمو السكاني وبمعدلات استثمار تضمن التوسع في الإنتاج . وتشير عملية التكيف في كثير من البلدان النامية في السنوات الأربع الماضية إلى أن ذلك لم يحدث .

٨٦ - وهناك مبررات قوية تستدعي زيادة التأكيد على التكيف الموجه للنمو . وفي وقت تواجه فيه كثير من البلدان صعوبات تتعلق بميزان المدفوعات ، أدخلت مياصات التكيف التقيدية نزعاً انكماشية قوية في الاقتصاد العالمي . وعندما يحاول عدد كبير من البلدان تحقيق التكيف في نفس الوقت ، تكون النتيجة انخفاضاً في الطلب العالمي والتجارة الدولية والإنتاج العالمي . وعلاوة على ذلك ، فمعظم البلدان النامية التي تواجه صعوبات تتعلق بميزان المدفوعات هي غالباً من مصدري السلع الأساسية الأولية . وفي ظل الظروف الراهنة ، كثيراً ما يكون للجهود الرامية إلى زيادة الإيرادات من تصدير هذه المنتجات أثر عكسي على الإيرادات الإجمالية من الصادرات من الأرجح أن تنخفض أسعار السلع الأساسية الأولية كلما زاد العرض . ويجب أن يأخذ التكيف الهيكلي الضروري شكل التنوع وذلك يتطلب وقتاً واستثمارات وموارد مالية إضافية . ومما يدعو إلى القلق أن المفاوضات المتعلقة بالتجارة تجرى في محفل منفصل بدرجة كبيرة عن المحافل التي تجري فيها المفاوضات المتعلقة بالنقد والمالية ، وأن العلاقات المتبادلة الوثيقة بين هذه الميادين لا تجد تعبيراً سياسياً أو مؤسسياً عنها .

٨٧ - وللتكيف الموجه للنمو ثلاثة متطلبات رئيسية : وسط دولي يساعد على النمو ، وتحسن في السياسات الداخلية في البلدان التي تعاني من صعوبات ميزان المدفوعات ، وإطار مالي دولي موثوق . وكما ذكر في تقرير الأمين العام عن حالة الديون الدولية في منتصف عام ١٩٨٧ (A/87/523) ، فأول وآخر هذه المتطلبات لم يتوفرا في السنوات الأخيرة ، ويبقى توفيرهما في مقدمة الاهتمامات الدولية . وفي الوقت نفسه ما زالت الجهود المحلية التي تبذلها البلدان النامية لتعبئة المدخرات الخاصة والعامة الإضافية ، وتحسين توزيع الموارد فيما بين السلع التي يجري الاتجار فيها وبين السلع

القابلة للتبادل التجاري وغير القابلة لذلك - ولزيادة الكفاءة ، من الأهمية
بمكان . وقد بذلت جهود كبيرة في هذه الاتجاهات في السنوات الأخيرة . واستمرار هذه
الجهود هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاعتماد على النفس وهو مكون هام في الجهود
الرامية إلى تحسين مركز ميزان المدفوعات .

٨٨ - وتفصح الترتيبات المؤسسية الحالية لمندوق النقد الدولي المجال للاضطلاع بدور
رئيسي فيما يتعلق بمساعدة البلدان على صياغة برامج التكيف التي تتطلب دعماً مالياً
دولياً . وينبغي أن تدعم هذه الترتيبات التكيف الموجه للنمو . أولاً ، ينبغي أن تؤكد
برامج التكيف المعدة بالتشاور مع مندوق النقد الدولي على إطار للنمو متوسط الأجل .
وثانياً ، ينبغي توفير مستويات تمويل خارجي بدرجة كافية حتى لا يُعوق تصحيح ميزان
المدفوعات عملية النمو .

٨٩ - ويقتضي المطلب الأول زيادة التركيز على اعتبارات جانب العرض . وتعد سرعة
التكيف المطلوب قيماً رئيسياً . إذ يحتاج التغيير الهيكلي ، ولا سيما تحويل الموارد
لأنشطة جديدة ، إلى بعض الوقت . وينبغي أن تهتم معايير الأداء بالخطوط العريضة
للبرامج المتوسطة الأجل المتفق عليها ، ولا سيما التغييرات التي قد تميل إلى
التأثير بصورة دائمة على الموازين التجارية ، أكثر من اهتمامها بالتغييرات
المالية القصيرة الأجل . وتدعو الحاجة أيضاً إلى اندماج آليات للطوارئ في تلك
الترتيبات . ففي الماضي القريب ، أخفق الكثير من برامج المؤازرة في تحقيق أهدافها
بسبب حدوث تغييرات مفاجئة وغير متوقعة في متغيرات خارجية المنشأ ، مثل أسعار
الواردات وعائدات الصادرات . ولا ينبغي السماح لهذه الأحداث ، لا سيما إذا كانت
بطبيعتها قصيرة الأجل ، بتعويق برنامج يُبشر بتحقيق عمليات التكيف الهيكلي المتوسط
الأجل المطلوبة .

٩٠ - وبصفة عامة ، تتطلب برامج التكيف الموجه للنمو بمحض طبيعتها ، كميات أكبر
من التمويل الخارجي لفترات ممتدة أكثر مما تتطلبه برامج تخفيض العجز الممولة
بترتيبات المؤازرة . وهذا يتسق مع السمة الدوارة لموارد مندوق النقد الدولي ولقد
تمكن مندوق النقد الدولي في الماضي من زيادة حجم الموارد التي يمكنه أن يوفرها من
خلال سياسة التمويل المومع ومرفق التمويل التكميلي . بيد أن كفاية موارد مندوق
النقد الدولي تصبح موضع بحث إذا حاول كثير من البلدان عقد ترتيبات موسعة في وقت
واحد . وفي الأجل القصير ، توجد عدة خيارات تسمح لمندوق النقد الدولي بمنح المزيد
من القروض^(٢٨) . وينبغي استخدام الاستعراض التام العام للخصم لتوفير الزيادة
الدائمة في الموارد المطلوبة لتوسيع نشاط مندوق النقد الدولي . وفي الوقت نفسه ،

ينبغي عكس الميل الذي حدث مؤخرا نحو تقليل حدود الوصول . وقبل كل شيء ، ينبغي ألا يكون الصندوق متلقيا صافيا للموارد المالية في حين تخضع بلدان نامية لتخفيض المصروفات على نحو مفاجئ من قبل الدائنين في القطاع الخاص .

٩١ - وقد أنشئ مرفق التكيف الهيكلي في آذار/مارس ١٩٨٦ اعترافا بأن البلدان ذات الدخل المنخفض التي تواجه مشاكل ممتدة فيما يتعلق بموازين المدفوعات تحتاج إلى الحصول على التمويل بشروط ميسرة لكي تظلع بالتكيف الهيكلي المطلوب . ويتسم النهوض بهذا المرفق ، لا سيما توسيع أفق التكيف وتوفير مستوى من الموارد يكفي لتلبية احتياجات عدد كبير من البلدان ، بأهمية خاصة في هذه المرحلة . ومن شأن التوصل إلى اتفاق مبكر حول تنفيذ اقتراح المدير العام للصندوق بزيادة موارد هذا المرفق من ٣ بلايين من حقوق السحب الخاصة إلى ٩ بلايين من حقوق السحب الخاصة ، أن يحقق هذا الهدف إلى حد كبير . (٣٩)

٩٢ - وثقتني الحصة الكبيرة للسلع الأساسية الأولية في صادرات البلدان ذات الدخل المنخفض وفي صادرات الكثير من البلدان النامية الأخرى ، وكذلك التقلبات الكبيرة في الأسعار الدولية للسلع الأساسية الأولية ، إيجاد قنوات معززة للتمويل التمويضي . وكما تنص الوثيقة الختامية للدورة السابعة للأونكتاد^(٣٠) ، توجد عدة طرق لإدخال تحسينات ممكنة في هذا المجال . وبصفة خاصة ، فإن من شأن مرفق تمويل تعويضي معزز تابع لصندوق النقد الدولي مع زيادة فرص الوصول التلقائي إلى الشرائح العليا أن يخفف العجز المؤقت في السيولة الذي يؤثر على مصدري السلع الأساسية الأولية .

٩٣ - وتميل برامج التكيف التي يدعمها الصندوق إلى الظهور في أعقاب نظوب سريع في الاحتياطات الدولية أو امتنزافها الفعلي . بيد أن مشاكل السيولة هذه ليست بمعزل عن تدفقات مالية أخرى ، بما في ذلك تدفقات رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف . ولسوف تتفاقم مشاكل السيولة ذات الطبيعة العابرة في بلد ما إذا تزامنت مع تدفقات صافية - أخذة في الانخفاض أو سالبة - للموارد المالية التي داخل البلاد . ولذلك ، يعهد تدفق الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف على نحو مؤكد ومتواصل ، وقابل للتنبؤ به بدرجة أكبر عنصرا أساسيا آخر من عناصر التكيف الموجه للنمو . وإذا اتسم تدفق التمويل الانمائي - الميسر وبالشروط السائدة - بالانحراف أو الميل إلى تقوية الانكماش في الدورة الاقتصادية ، يحتمل أن تزيد احتياجات الدول النامية إلى السيولة . وفي هذا الصدد ، من الممكن أن تؤدي المخيمات الجديدة من حقوق السحب الخاصة دورا هاما فيها يتعلق بمساعدة البلدان النامية على استعادة احتياطاتها عند مستويات كافية بدرجة أكبر . وسوف يكون توزيع المخيمات الجديدة ، حتى إذا

كانت ذات صلة وثيقة بالحجم بدلا من ارتباطها باحتياجات البلدان النامية التي التمويل الانمائي حسب ما اقترح بصورة متكررة ، أكثر تمثيلا مع احتياجات الاحتياطي من الأموال المقترضة من الأسواق الدولية لرأس المال بغرض إعادة تكوين الاحتياطيات الرسمية . وسبب ذلك ان الجدارة الائتمانية لن تكون معيارا من معايير عملية التخصيص كما أن بالمستطاع توقيت المخصصات الجديدة لتتزامن مع فترات التباطؤ الدوري في النشاط الاقتصادي العالمي .

٩٤ - بيد أنه لا ينبغي لمندوق النقد الدولي الاضطلاع بمهمة التعويض عن القصور في التمويل الانمائي . وينبغي مساندة الدعم الواسع الانتشار للتدابير المتخذة مؤخرا (مثل تجديد اجراءات المؤسسة الانمائية الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لزيادة التدفقات الصافية) بزيادة رأس المال في البنك الدولي وغيره من مؤسسات التنمية المتعددة الاطراف . وما لم يتوفر تمويل انمائي اضافي فمن المحتمل أن يُقصر التكيف الموجه للنمو حتى عندما يكون مدعوما من صندوق النقد الدولي ، عن بلوغ الهدف ، ولن يتحقق النمو كما لن يتم تصحيح ميزان المدفوعات .

٩٥ - ولا يكتمل هذا الاستعراض الموجز لبعض السمات الملحوظة للحالة النقدية الدولية الراهنة دون الاشارة الى المفاوضات التي تخضع فيها الحالة النقدية للاستعراض المتواصل ومناقشة المقترحات الخاصة بالتعديل . وتجرى مشاورات مكثفة وتعاون فيما بين بلدان العملات الرئيسية لتعزيز استقرار أسعار الصرف ، على الرغم من أن طبيعة تعاون الممارف المركزية ذاتها لا تعلن عن ذلك على نطاق واسع . ولقد أحرز تقدم كبير أيضا فيما يتعلق بقبول الآراء المشتركة بشأن قضايا مثل التكيف الموجه للنمو ، والتنسيق المحسن على صعيد الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان المتقدمة النمو الرئيسية ، والحلول التعاونية لمشاكل الدين .

٩٦ - بيد أن عدة قضايا رئيسية لا تزال موضع جدل . ويتسم التمييز بين القضايا النقدية والقضايا المالية بأنه دقيق وتحكمي الى حد ما ، وعادة ما تنطوي اقتراحات تحسين الحالة النقدية على التزامات مالية أكبر . ولكن التردد في تقديم المزيد من الموارد المالية الرسمية تدعيما للبلدان النامية سواء من خلال قنوات ثنائية أو متعددة الاطراف ، على الرغم من الدليل الواضح على الحاجة اليها ، قوي للغاية في أغلب البلدان المتقدمة النمو ، التي عانى معظمها من أزمات حادة في الميزانية في أعقاب التباطؤ الذي حدث في الثمانينات .

الحواشي

- (١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.II.C.1
- (٢) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1
- (٣) ورد هذان التقريران كلاهما في ملحق دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.2
- (٤) انظر تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.84.II.D.23) ، الجزءان الثاني والثالث ، وقضايا دولية نقدية ومالية للبلدان النامية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.II.D.3)
- (٥) صندوق النقد الدولي ، مواد الاتفاق ، (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٥) المادة ١ .
- (٦) يحظى هذا التحويل الصافي باهتمام متزايد لدى الاوساط الانمائية والمصرفية على السواء . انظر ، على سبيل المثال ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي Financing and External Debt of Developing Countries : 1986 survey (Paris, 1987), p. 12, Morgan Guaranty Trust Company of New York, World Financial Markets, June/July 1987, p. 5
- (٧) دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٧ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.II.C.1) ، المربع الرابع - ١ .
- (٨) المرجع نفسه ، الجدول الرابع - ٢ .
- (٩) "The functioning of the international monetary system : a report to the Ministers and Governors by the Deputies of the Group of 10" (IMF Document EDB/85/154, supplement 1), para. 15
- (١٠) International Monetary Fund Exchange Rate Volatility and World Trade, Occasional Paper No. 28 Washington, D.C. , July 1984

الحواشي (تابع)

"The functioning of the international monetary system, a report (١١)
to the Ministers and Governors by the Deputies of the Group of 10" (IMF
Document EDB/85/154, supplement 1), para. 20

R. Dornbusch, "Flexible exchange rates and excess capital (١٢)
mobility", in Brookings Papers on Economic Activity, No. 1 (Washington, D.C. ,
(The Brookings Institution, 1986

J. Willimason, "Exchange rate management: the role of target (١٣)
zones", American Economic Review, May 1987. pp. 200-201

R. Baldwin and p. Krugman, "Persistent trade effects of ، انظر (١٤)
large exchange rate shocks", National Bureau of Economic Research Working
Paper Series, No. 2017, September 1986

يرد ملخص لنتائج عدد من الدراسات التجريبية حول آثار تغيير معسر (١٥)
الصرف على التجارة ، في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ (منشورات الأمم
المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1) ، الصفحة ٩٩ (من النص الانكليزي) .

P. De Grauwe, "Exchange rate variability, and the slowdown in (١٦)
growth of international trade", IMF Working Paper 87/38, 22 May 1987

"The functioning of the international monetary system: a report (١٧)
to the Ministers and Governors by the Deputies of the Group of 10", (IMF
document EDB/85/154, supplement 1), Para. 28

للاطلاع على عرض عام للحجج المؤيدة والمعارضة للنطاقات المستهدفة ، (١٨)
انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم
المبيع E.86.II.C.1) ، الصفحات (١٠ - ١٠٣) (من النص الانكليزي) .

الحواشي (تابع)

"The functioning of the international monetary system: a report (١٩)
to the Ministers and Governors by the Deputies of the Group of 10" (IMF
document EDB/85/154, supplement 1), para.28

H. Ungerer et al., The European Monetary ، انظر على سبيل المثال (٢٠)
system: recent developments IMF Occasional Paper No. 48, December 1986
مجموعة أخرى من البيانات أن لدى النظام النقدي الاوروبي أسعار صرف شهرية أكثر
استقراراً من المستوى المطلق لاسعار الصرف (انظر M. J. Artis, "The European
Monetary System: an evaluation", Journal of Policy Modeling, vol. 9, No. 1
((spring 1987)

ستظل بلدان العملات الاحتياطية متمتعة بدرجة اضافية من الحرية لانها
ستكون قادرة على تسوية التزاماتها الخارجية بعملاتها الخاصة بها . (٢١)

"The functioning and improvement of the international monetary (٢٢)
system: Report of the Deputies of the Group of 24" (IMF document EBD/85/228),
para. 78

Bank for International Settlements, Fifty-seventh Annual Report (٢٣)
(Basle, 1987), p.7

IMF Burvey, 20 April 1987 (٢٤)

للاطلاع على وصف أكثر شمولاً لهذه الظاهرة ، انظر "السمة المؤسسية
المتغيرة للأسواق المالية الدولية في الثمانينات" ، ملحق درامة الحالة الاقتصادية
في العالم ١٩٨٥ - ١٩٨٦ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.2) .

يرد في الفصل الخامس من درامة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦
(منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1) ، مناقشة مستفيضة حول دور حقوق
السحب الخاصة وموضوع زيادة تخصيصها . (٢٦)

الحواشي (تابع)

(٢٧) ينتظر أن يقل العجز في الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة في السنة المالية ١٩٨٧ بدرجة طفيفة عن ١٦٠ بليون دولار مقابل ٢٢٠ بليون دولار في عام ١٩٨٦. غير أنه في ظل السياسات الحالية للانفاق والضرائب، يتوقع الخبراء الحكوميون زيادة في العجز في ١٩٨٨ و ١٩٨٩. ويتوقعون بأن العجز لن ينخفض في عام ١٩٨٨ إلا بعد اعتماد بعض التدابير المقترحة لتخفيض العجز (جريدة Wall Street Journal ، ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٧).

(٢٨) وعلى سبيل المثال، اقترح فريق الـ ٢٤ الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية أن بالإمكان اعتماد التدابير التالية إذا أصبح مستوى الموارد العادية لصندوق النقد الدولي غير كاف؛ يمكن تنشيط الترتيبات العامة للاقتراض من أجل "التمويل المرحلي"؛ وبإمكان الصندوق أن يكمل موارده بالاقتراض، ويمكن إصدار حقوق سحب خاصة، مع توفير المخصصات للبلدان ذات المركز الاحتياطي القوي للصندوق، بصورة كلية أو جزئية، لكي يوفر الائتمان لبرامج التكيف في بلدان أخرى.

(٢٩) انظر تعقيبات السيد م. كامديسوس، المدير العام لصندوق النقد الدولي التي أبدأها أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧، في IMF Survey ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧.

(٣٠) Add. 1-6 و TD/L.316

مرفق

مقترحات لعقد مؤتمر دولي معني بالقضايا النقدية

١ - يوجز هذا المرفق المقترحات التي قدمت في الثمانينات لعقد مؤتمر دولي بشأن القضايا النقدية والمالية . وقد برز الإهتمام بعقد هذا المؤتمر بصفة دورية إلا أنه زاد حدة خلال الركود العالمي في عام ١٩٨٢ ، وبصفة خاصة نتيجة لازمة الديون التي تفجرت في النصف الثاني من ذلك العام . ويرد في هذا المرفق قائمة بالمقترحات حسب تسلسلها الزمني ، كما يتضمن موجزا لمآتها الرئيسية .

٢ - وقد إعتد مؤتمر الشمال والجنوب بشأن النظام النقدي الدولي والنظام الدولي الجديد ، الذي عقد في أروشا ، في جمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ "مبادرة أروشا : دعوة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالنقد والتمويل الدوليين" (A/S-11/AC.1/2 ، المرفق) . لقد دعت هذه المبادرة إلى "وضع هياكل جديدة بصفة أساسية للنظام النقدي الدولي" ، إستنادا إلى فرضية مؤداها أن النظام النقدي الدولي لما بعد ١٩٤٥ قد إنهار . ووفقا لهذا المقترح :

"ينبغي أن يخدم أي نظام نقدي دولي جديد هدفين رئيسيين : أولا ، يجب أن يكون هذا النظام قادرا على تحقيق الاستقرار النقدي ، وإعادة توفير مستويات مقبولة من العمالة والنمو المطرد ، وكبح سياسات وإتجاهات التضخم والركود التضخمي القوية الحالية في الاقتصاد العالمي . ثانيا ، ينبغي أن يساند هذا النظام عملية التنمية العالمية ولاسيما فيما يتعلق ببلدان العالم الثالث التي تضم أغلبية فقراء العالم". (A/S-11/AC.1/2 ، المرفق ، الفقرة ١٨)

وكان من بين التدابير المستهدفة في هذا الصدد إيجاد وحدة نقدية جديدة تكون بمثابة وسيلة للتبادل الدولي وأصل احتياطي رئيسي ، وتوفير درجة معينة من التلقائية في نقل الموارد عن طريق قيام المجتمع الدولي بإنشاء أرصدة احتياطية ، وإنشاء هيئة نقد دولية جديدة .

٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ، توصل رؤساء الدول أو الحكومات ومسؤولون آخرون يمثلون ٢٢ دولة صناعية ونامية ، في إجتماع عقد في كانكون ، في المكسيك ، إلى اتفاق مبدئي لإجراء "مفاوضات شاملة" في الامم المتحدة بشأن المشاكل الاقتصادية

العالمية . وفي حين كانت القضايا النقدية والمالية من بين المواضيع التي أفردت للمناقشة ، لم ترد أي إشارة محددة إلى عقد مؤتمر نقدي . وقد رأت عدة بلدان أن على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يواصلوا الوفاء بدورهما التقليدي في هذا المجال بوصفهما الهيئتين الوحيدتين المختصتين بهذه المسائل . ومع ذلك ، فقد كان مفهوما أن المفاوضات الشاملة المقترحة تشمل القضايا النقدية والمالية ضمن القضايا الاقتصادية العديدة المزمع مناقشتها .

٤ - ولم تتمكن اللجنة التي شكلت لإعداد لهذه المفاوضات الشاملة من الاتفاق على جدول أعمال مناسب ، ولم يعقد المؤتمر أبدا . ولذلك واصلت أغلبية البلدان النامية التأكيد ، بصفة خاصة ، على القضايا المتعلقة بنظام النقد الدولي . كما أعربت بلدان أخرى ، بما في ذلك البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا والبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو عن اهتمامها بالمفاوضات المتعلقة بالقضايا النقدية العالمية .

٥ - وقد أعرب السير روبرت ملدون في سلسلة من البيانات المتعاقبة ، بما فيها كلمته التي ألقاها في الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ وكان حينذاك رئيسا لوزراء نيوزيلندا ، عن تأييده لاتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى "إحداث تغييرات وتعديلات هامة في هيكل التجارة ، والمدفوعات ، وجهود التنمية ، وأسعار الصرف" (أ) . على أن تبلغ هذه الإستعدادات ذروتها في مؤتمر يعقد "على غرار مؤتمر بريتون وودز" (ب) . وأكد أنه ينبغي لهذا المؤتمر أن ينظر في مسألة إنشاء "مجلس أمن اقتصادي" تكون مهمته الرئيسية "تنسيق السياسات الاقتصادية الدولية" (ج) . كما توخى أن يقوم هذا الجهاز بتنسيق عمليات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والبنك الدولي ومصرف التسويات الدولية . ويمكن أن يتخذ هذا المجلس مقره في صندوق النقد الدولي . وصرح بأن على هذا الجهاز أن يعمل ، في جميع الأحوال ، وفقا لنظام التصويت المرجح .

٦ - وفي المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقد في نيودلهي ، الهند ، في آذار/مارس ١٩٨٣ ركز المشاركون على "الحاجة إلى إصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الدولي الراهن الذي يفتقر إلى الإنصاف والتطور" (انظر A/38-132-S/15675 ، الفرع الثالث ، الفقرة ٧٤) . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، طالبوا بعقد مؤتمر دولي معني بالنقد والمالية لأغراض التنمية بمشاركة عالمية ويستهدف تلبية الاحتياجات الانمائية وغيرها من الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الدولي

بصورة فعالة ، ولاسيما احتياجات البلدان النامية ، والحاجة إلى تعديل هيكله يتجه إلى النمو . وقالوا إنه لا ينبغي اعتبار هذا المؤتمر شرطا مسبقا للشروع في المفاوضات العالمية ، وإنما أن يصبح جزءا لا يتجزأ من هذه المفاوضات عندما تبدأ . ولم يكن عقد هذا المؤتمر سوى حلقة في سلسلة إجراءات توخيت كجزء من برنامج لتدابير فورية تتخذ في المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية . ولم يقترح إتخاذ تدابير في مجال القضايا النقدية والمالية فحسب ، بل وفيما يتعلق بالتجارة ، والمواد الخام ، والطاقة ، والغذاء ، والزراعة كذلك .

٧ - وفي الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة ال ٧٧ المعقود في يوينس ايرس في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، أعاد الوزراء تأكيد قرار مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي يحث جميع البلدان على بذل الجهود للتغلب على العوائق المتبقية أمام الشروع في مفاوضات شاملة ، وبذل جهود ، في الوقت ذاته "لضمان تنفيذ برنامج للتدابير الفورية لصالح البلدان النامية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لها ، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي يعنى بتسخير النقد والمالية لأغراض التنمية يشترك فيه الجميع على أن يكون ، عندما يبدأ ، جزءا متمما للمفاوضات الشاملة ، تحت رعاية الأمم المتحدة" (د) .

٨ - وفي نيسان/ابريل ١٩٨٢ أشارت لجنة التخطيط الإنمائي التابعة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة عشرة إلى أن :

"مؤسسات بريتون وودز قد بلغت الآن نحو الأربعين من عمرها . ولم يعد النظام النقدي الذي أُقيم من أجله صندوق النقد الدولي قائما ، وفي جوانب أخرى عديدة لم تعد مؤسسات بريتون وودز تعكس الحقائق المعاصرة . وهناك ، بالطبع ، اختلافات حاسمة بين الوضع الحالي والوضع الذي كان سائدا عند إقامة هذه المؤسسات ... " (هـ) .

وأكدت اللجنة أن هناك مبررا في رأيها لعقد مؤتمر لمناقشة إمكانيات إصلاح نظام التعاون الدولي في مجال التجارة والنقد والمالية . بيد أن اللجنة أشارت إلى أن عقد مثل هذا المؤتمر "بدون إجراء استعراض استكشافي واسع للقضايا وإحتمال تأمين اتفاق كاف على الترتيبات الجديدة سيكون غير ذي جدوى" (و) . ولذلك اقترحت اللجنة إنشاء فريق مخصص تحت رعاية الأمم المتحدة ، يتألف من خبراء رفيعي المستوى من مختلف الوكالات والهيئات الدولية ، وبمفوضية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة غات وكذلك شخصيات مستقلة ذات خبرة واسعة

بالمسائل ذات الصلة . وينبغي لهذا الفريق أن يبحث في المقام الأول المجموعة الكاملة من المقترحات القائمة المتعلقة بإصلاح النظامين النقدي والتجاري . وينبغي إستشارة جميع الأطراف المعنية عندما تكون هناك ضرورة لذلك . وثانياً ينبغي للفريق أن ينظر في الطرائق الممكنة لمفاوضات التغيير نظراً للتنوع الكبير في المصالح والإحتياجات التي تميز الاقتصاد العالمي المعاصر . وينبغي أن تغطي البنود الرئيسية لجدول الأعمال الذي ميّز نظام سعر الصرف وتوفير السيولة الدولية والعلاقات بين التجارة والإستثمار والسياسات النقدية والإحتياجات المؤسسية في ميدان المالية الدولية والحاجة إلى توجه إنمائي قوي للترتيبات وتوزيع أكثر إنصافاً للقوة التصويتية في المؤسسات الدولية .

٩ - وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في الإجتماع السنوي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي على المستوى الوزاري في أيار/مايو ١٩٨٣ ، تقدم بإقتراح لعقد مؤتمر بريتون وودز جديد . وعلى الرغم من أنه كان مهتماً كلية تقريباً بتأمين استقرار أكبر لسعر الصرف ، فإنه دعا إلى عقد مؤتمر نقدي دولي يتم الإعداد له بعناية على أعلى مستوى في إطار صندوق النقد الدولي .

١٠ - وفي أيار/مايو ١٩٨٣ أيضاً ، أصدر رؤساء دول أو حكومات الدول الصناعية السبع الكبرى في إجتماع القمة الاقتصادي السنوي التاسع المعقود في وليامسبرغ بفرجينيا إعلان وليامسبرغ بشأن الإنتعاش الاقتصادي . ودعوا في الإعلان "وزراء المالية إلى أن يحددوا بالتشاور مع المدير العام لصندوق النقد الدولي شروط تحسين النظام النقدي الدولي وأن ينظروا في الدور الذي قد يضطلع به في الوقت المناسب في هذه العملية مؤتمر نقدي دولي رفيع المستوى" (ز) .

١١ - وأشار وزراء مالية الكمنولث في إجتماعهم السنوي المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ عشية إجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تلك السنة إلى التغييرات السياسية والاقتصادية الواسعة التي جرت منذ إنشاء مؤسسات بريتون وودز ودعوا إلى إجراء دراسة للنظام المالي والتجاري العالمي في مجمله ودور المؤسسات الاقتصادية الدولية . وكانت النتيجة قيام فريق من سبعة خبراء بإصدار تقرير في تموز/يوليه ١٩٨٣ (ح) أعربوا فيه عن رأي مفاده أنه "على المجتمع الدولي أن يفكر الآن فيما يتعلق بالمؤتمر ولكن ينبغي النظر إلى هذا باعتباره ذروة عملية وليس بداية لها" . ولهذه الغاية اقترحوا أن تبدأ المفاوضات بشأن النظام المالي والتجاري العالمي سواء بصورة غير رسمية أو تحت رعاية الأمين العام وأن يطلب من الفريق التحضيري الذي سينشأ لهذا الغرض تقديم تقرير عن طرائق عقد المؤتمر والمسائل الموضوعية المتعلقة به إلى الأمين العام في موعد أقصاه ١٢ شهراً بعد تشكيله .

١٣ - وتقدمت مجموعة الـ ٧٧ ببرنامج بوينس آيرس في مجمله إلى الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في بلغراد في الفترة من ٦ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ . في تلك الدورة دخلت مسألة المؤتمر النقدي في إطار النظر في النظام النقدي العالمي الذي ينبغي أن يكفل "نموا وتنمية سليمين ، وأهمية وجود نظام يتعلق بالنقد وسعر الصرف يعمل وينشأ بطريقة نظامية" (د) .

١٣ - وفي نفس الاجتماع ، تقدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم الدول الاعضاء في المجموعة دال بإقتراح (ط) تم فيه إبراز الجوانب الرئيسية للإصلاح النقدي الدولي . ووضح الإقتراح سبع قواعد ومبادئ ينبغي الإلتزام بها عند الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والمال . وتم التركيز على بحث الشؤون النقدية في إطار إقتصادي وتجاري عالمي وليس في عزلة ، وعلى معالجة كل القضايا الإقتصادية الدولية بطريقة موحدة وعلى حقوق كل بلد في الاحتفاظ بعملة ونظم نقدية مستقلة بذاتها طالما أن هذه النظم لا تتزعج البلدان الأخرى في وضع غير مؤات (ي) .

١٤ - وفي تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٣ ، أصدرت وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا وهنغاريا بيانا مشتركا موجها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين (انظر A/38/479 ، المرفق) أشار إلى أن هذه البلدان الاشتراكية لاحظت بإهتمام مبادرة بلدان عدم الإنحياز المتعلقة لعقد مؤتمر دولي معني بالنقد والمال تشترك فيه كل الدول المهمة بهدف إضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام النقدي والمالي الراهن على أساس عادل ومنصف ، وأنها على استعداد للنظر فيها . بيد أنها لاحظت أن الموقف النهائي للدول الاشتراكية فيما يتعلق بإشتراكها في مثل هذا المؤتمر سيتوقف على كيفية صياغة المهام المحددة للمؤتمر وعلى مدى أخذ الممالح المشروعة لجميع الدول في الحسبان خلال الأعمال التحضيرية .

١٥ - واجتمع زعماء البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في لندن في لقاءهم السنوي العاشر لمؤتمر القمة في حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وفي حين لم يشر البيان الصادر في نهاية الاجتماع اشارة واضحة إلى الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي يعني بالقضايا النقدية والمالية فقد طلب إلى وزراء المالية دراسة امكانية اجراء مناقشة مكثفة للقضايا المالية الدولية التي تهم البلدان النامية على وجه الخصوص في لجنة التنمية التابعة لمندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير (ك) .

١٦ - وإثر انعقاد المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (انظر الفقرة ٦ أعلاه) رشي أن الحوار الدولي يمكن تيسيره إذا قام فريق رفيع المستوى من الخبراء من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بدراسة متعمقة للنظام النقدي الحالي وكيفية تطوره وعيوبه وكيفية التغلب عليها . وبناء على ذلك قام كل من رؤساء الجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والمكسيك والهند وبيوغوملافيا في خريف عام ١٩٨٣ بتعيين خبير في هذا الفريق . وذكر التقرير الذي أصدره في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ (ل) أن "العيوب والمخالب التي يتسم بها النظام النقدي والمالي الحالي تتطلب اهتماما عاجلا" . وحدد التقرير أن مجموعة من هذه العيوب والمخالب تتعلق بالقضايا المتمثلة بالنظام النقدي والمالي ككل . وجاء في التقرير أن مجموعة أخرى من العيوب تنشأ من هيكل المؤسسات المالية الدولية . ورشي أن مجموعة ثالثة من هذه العيوب تنشأ عن السياسات التي تتبعها هذه المؤسسات . وكان من رأي الفريق أن انعقاد مؤتمر دولي يعنى بمسائل النقد والمالية لاغراض التنمية سيوفر مخرجا مناسباً جداً تشارك فيه جميع الدول المعنية بأرائها وتقييم المشكلات وتقرّر الحلول . وأكد الفريق على ضرورة أن تكون الخمائم الرئيسية للمؤتمر المقترح : (أ) تغطية القضايا النقدية والمالية في إطار توجه انمائي ، (ب) المشاركة الطوعية العالمية ، (ج) عملية لاتخاذ القرار تستند الى توافق الآراء . وأكد الفريق أيضا على الحاجة الى الإعداد للمؤتمر بطريقة مكثفة وقدم تذييلا لجدول أعمال بياني اهتمل على أربعة مواضيع رئيسية هي : (أ) القضايا النقدية ، (ب) القضايا المالية نظرا لانها تتمثل بالتدفقات الرسمية والخاصة والدين الخارجي ، (ج) عملية اتخاذ القرار ، (د) المسائل التجارية ذات الصلة . ومن بين مجموعة القضايا النقدية يتعين التركيز على خمسة مجالات : عملية التكيف ، نظام أسعار الصرف ، الاشراف وتنسيق السياسات ، السيولة الدولية والمسائل المتمثلة بها ، نظام اقراض صندوق النقد الدولي ومشروطيته .

١٧ - كذلك قدم فريق ال ٢٤ الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية فسي أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ أيضا (فريق ال ٢٤) "برنامج عمل منقحا لاصلاح النظام النقدي والمالي الدولي" (م) . وكان ذلك استكمالا لتقرير الفريق لعام ١٩٧٩ بعنوان "موجز لبرنامج عمل لاصلاح النقدي الدولي" (ن) ، الذي أيدته مجموعة ال ٧٧ وقدم الى المجتمع الدولي في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لذلك العام . ولو حظ في البرنامج المنطوق أن تغييرات كبيرة قد حدثت في الاقتصاد العالمي منذ صدور البيان الاول في ١٩٧٩ . بيد انه يبدو في رأي الفريق أن هذه التجارب تعيد فقد تأكيد ان الترتيبات المالية والنقدية الدولية الحالية غير ملائمة البتة لتحقيق الاهداف الاساسية المتمثلة في الاستقرار النقدي الدولي والنمو الثابت . وبالتالي فقد ذكروا انه "لا ينبغي أن يحدث مزيد من الابطاء في التقدم نحو اصلاح مستمر للنظام النقدي

الدولي". وفخلا عن ذلك قيل إن ذلك "يتطلب عقد مؤتمر دولي كخطوة هامة وأساسية" وأنه "يتعين البدء في الإعداد لهذا المؤتمر في أسرع وقت ممكن" (ص).

١٨ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٢٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ والمعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي"، بعث الأمين العام بمذكرة شفوية يلتمس فيها آراء الحكومات وهيئات الأمم المتحدة بشأن توسيع التعاون الدولي في ميادين النقد والمال والدين والتدفقات من الموارد. ودعت عدة بلدان (بما فيها اندونيسيا وبولندا والجمهورية الديمقراطية الألمانية والصين والهند) في ردودها إلى عقد مؤتمر دولي يعنى بالقضايا النقدية والمالية. وأشارت بلدان أخرى (منها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) إلى استعدادها لدراسة مبادرة البلدان النامية على نحو بقاء من أجل عقد هذا المؤتمر الدولي.

١٩ - ووافق نواب فريق ال ٢٤ في اجتماع عقد في آب/أغسطس ١٩٨٥ على تقرير كرر تأكيد الكثير من النقاط الواردة في البرنامج المنقح الذي أعده الفريق في عام ١٩٨٤. وذكروا مرة أخرى أن "الإصلاح الفعال للنظام النقدي والمالي الدولي يتطلب عقد مؤتمر دولي" (ع).

٢٠ - وفي الاجتماعين الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين لوزراء هذا الفريق اللذين عقدا في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٦ على التوالي، أكد الوزراء من جديد أن "الإصلاح الفعال للنظام النقدي والمالي الدولي يتطلب عقد مؤتمر دولي" (ف). كذلك أعربوا عن رأيهم بضرورة إنشاء لجنة ممثلة للوزراء من البلدان النامية والصناعية لدراسة مقترحات فريق ال ١٠ وفريق ال ٢٤ لإصلاح وتحسين النظام النقدي الدولي واتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد لهذا المؤتمر.

٢١ - وأعرب المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في هراري في زيمبابوي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن القلق العميق للمشاركين إزاء عدم إحراز تقدم في الجهود الجارية من أجل الإصلاح الفعال للنظام النقدي والمالي الدولي وإعادة تشكيله (A/41/697-S/18392، المرفق، الفرع الثاني، الفقرة ٢٩). وكرر في هذا المدد تأكيد الحاجة إلى الانعقاد المبكر للمؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل لأغراض التنمية الذي اقترحه مؤتمرهم السابع على مستوى القمة.

٢٢ - وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ايضاً أكد ، الاجتماع الخامس والثلاثين لوزراء فريق ال ٢٤ من جديد "أن قيام اصلاح فعال للأنظمة النقدية والمالية الدولية يتطلب عقد مؤتمر دولي" (ص) وأعربوا عن الرأي القائل بأن لجنة الوزراء الممثلة المقترحة ستكون خطوة فعالة في الاعداد لمثل هذا المؤتمر . وأشيرت هذه النقطة مرة أخرى في الاجتماع السادس والثلاثين للوزراء المعقود في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٧ (ق) .

٢٣ - ومنذ وقت قريب جدا لوحظ في الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) المعقود في جنيف في الفترة من ١٢ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٧ ما يلي :

"أن الكثير من أعضاء الاونكتاد اقترحوا عقد مؤتمر دولي يشترك فيه الجميع ، ليعنى بالنقد والتمويل لاغراض التنمية ، بهدف تطوير نظام مالي مستقر وفعال ومنصف . ولم يوافق أعضاء آخرون على الحاجة الى مثل هذا المؤتمر على أساس أن هذه القضايا يجري تناولها ، بصورة مرضية في اللجنة المؤقتة التابعة لمندوق النقد الدولي ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي ومندوق النقد الدولي ، وان تناولها يجب أن يظل هناك" (ر) .

٢٤ - وبالرغم من تنوع المقترحات التي قدمت منذ عام ١٩٨٠ من أجل عقد مؤتمر ، يبدو أن دوافعها تستند الى خيط مشترك هو الاتفاق على أن المؤسسات النقدية والمالية والتجارية القائمة انشئت في وقت تختلف فيه تماما الحالة الاقتصادية والسياسية والفلسفة التي يقوم عليها التعاون الاقتصادي عن المناخ الذي أصبح سائدا في السنوات الاخيرة . وعلى الرغم من أن بعض التعديلات قد أدخلت منذ انشاء هذه المؤسسات لتتمكن أساسا من مسايرة التطورات التي كانت مختلفة جدا عن توافق الآراء السائد في الاربعينات ، فقد شارت في العقدين الماضيين تساؤلات جادة عن قدرة هذا النظام على مواجهة المشاكل الحالية وتلك الآخذة في الظهور بما فيها بطء النمو الاقتصادي في الشمال بالاقتران مع معدلات البطالة المرتفعة بصورة مستمرة ، وضعف آفاق قيام تنمية اقتصادية دينامية في الجنوب . وكان نتيجة ذلك بذل شتى المحاولات لقيام اصلاح أكثر شمولا لنظام بريتون وودز وتكرار الدعوة الى عقد مؤتمر نقدي عالمي جديد .

الحواشي

Robert D. Muldoon, "Rethinking the ground rules for an open (١)
world economy", Foreign Affairs, Summer 1983, p. 1080

(ب) المرجع نفسه ، الصفحة ١٠٩٤ .

(ج) المرجع نفسه ، الصفحة ١٠٩٥ .

(د) انظر اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة
السادسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع
(E.83.II.D.6) ، المرفق السادس .

Overcoming Economic Disorder. International Action for Recovery (هـ)

and Development (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.83.II.C.2) ، الفقرة ٩١ .

(و) المرجع نفسه ، الفقرة ٩٣ .

(ز) IMF Survey ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، الصفحة ١٧٣ .

(ح) Towards a New Bretton Woods: Challenges System ، تقرير من إعداد

فريق درامي تابع للكمونوك (لندن - أمانة الكمونوك ، ١٩٨٣) .

"The world economic situation with special emphasis on (ط)

development" (TD/L.230)

(ي) يدرس موقع هذا البيان بالنسبة لمواقف البلدان الاشتراكية تجاه

النظام النقدي الدولي في "الاصلاح النقدي الدولي والبلدان الاشتراكية" ، ملحق دراسة
الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٨٥-١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع

(E.86.II.C.2) ، الصفحات ١ - ٢٧ .

(ك) IMF Survey ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، الصفحة ١٨٩ .

(ل) "توجيهات للإصلاح : مستقبل النظام النقدي والمالي الدولي" (صاحب
آباد ، الهند ، ١٩٨٤ ، دار النشر فيكاس المحدودة) .

(م) فريق ال ٢٤ الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية ،
"وشائق فريق ال ٢٤ ، ١٩٧٢-١٩٨٦" ، (واشنطن العاصمة ، آذار/مارس ١٩٨٦) ، الصفحات
٢٢٩-٢٤٢ .

(ن) المرجع نفسه ، الصفحات ٢١٧-٢٢٨ .

(س) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٤٣ .

(ع) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٦٠ .

(ف) المرجع نفسه ، الصفحة ١٦٠ ، وفريق ال ٢٤ الحكومي الدولي المعني
بالشؤون النقدية الدولية ، "بلاغ بشأن الاجتماع الرابع والثلاثين للوزراء" ،
مستنسخ ، (واشنطن العاصمة ، نيسان/أبريل ١٩٨٦) ، الصفحة ٩ .

(ص) فريق ال ٢٤ الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية "بلاغ
بشأن الاجتماع الخامس والثلاثين للوزراء" ، مستنسخ ، (واشنطن العاصمة ،
أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) ، الصفحة ١٣ .

(ق) فريق ال ٢٤ الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية ، "بلاغ
بشأن الاجتماع السادس والثلاثين للوزراء" ، مستنسخ (واشنطن العاصمة ، نيسان/أبريل
١٩٨٧) ، الصفحة ١٣ .

(ر) TD/L.316/Add.1 ، الفقرة ٣٣ .
